تفكيك أدوات إيران استقرار للمنطقة وأمن للعالم

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ - الموافق 12 مارس 2026م
12 صفحة
السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

الرئيس يدعو إلى ممارسة ضغوط قصوى لتفكيك المليشيات الإيرانية

الرئيس يؤكد ضرورة استمرار الضغوط على إيران وتفكيك مليشياتها

قال فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي: إن من الضروري استمرار سياسة "الضغوط القصوى" على النظام الإيراني والعمل على تفكيك المليشيات المسلحة التابعة له في المنطقة.

وجاءت تصريحات العليمي خلال استقباله، الثلاثاء، سفير الولايات المتحدة لدى اليمن ستيفن فاجن، حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية والتطورات المحلية والإقليمية، بما في ذلك التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة، وفق ما أفادت به وكالة الأنباء اليمنية الرسمية.

وفي حين أكد الرئيس أهمية دعم الدولة اليمنية لبسط سيطرتها على كامل أراضي البلاد، قال إن الحكومة اتخذت إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية للتعامل مع التطورات بالمنطقة.

وشدد على أهمية استمرار الضغوط على إيران ووكلائها، وتعزيز التعاون الدولي لتأمين الممرات المائية وفرض العقوبات بشكل صارم وقطع شبكات التمويل والتهريب والتسليح.

جدد الرئيس اليمني إدانة بلاده للهجمات الإيرانية التي قال إنها استهدفت سيادة وأراضي عدد من الدول في المنطقة، معتبراً أن هذه الهجمات تعكس "الطبيعة العدوانية للنظام الإيراني ونهجه القائم على تصدير الأزمات واستخدام الوكلاء المسلحين".

وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية وتأمين خطوط الملاحة الدولية، إضافة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي واستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب المدعوم من إيران.

وأشاد العليمي بالتطور في العلاقات بين البلدين، معرباً عن تقديره للمواقف الأمريكية ...ص2

الصبيحي يبحث في عدن أوضاع اللاجئين ودعم الاستثمار الزراعي

بحث عضو مجلس القيادة الرئاسي الفريق الركن محمود سالم الصبيحي، في العاصمة المؤقتة عدن، مع مسؤول أممي ، قضايا تتعلق بأوضاع اللاجئين في اليمن وسبل تعزيز الاستثمار الزراعي ودعم الأمن الغذائي.

وفي لقائه برئيس مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن محمد نصري، ناقش الصبيحي أوضاع اللاجئين والمجتمعات المضيفة وسبل تعزيز التعاون بين الحكومة والمفوضية، إضافة إلى تعهدات اليمن في المنتدى العالمي للاجئين وآليات ترجمتها إلى برامج عملية تدعم الاستجابة الإنسانية والاستقرار.

وتطرق اللقاء إلى الأوضاع في مخيم خرز للاجئين بمحافظة لحج والتحديات المرتبطة باحتياجات اللاجئين والمجتمع المضيف، مع التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية ودعم قدرات مؤسسات الدولة وتحسين الخدمات العامة.

وفي لقاء منفصل، ناقش الصبيحي مع وزير الزراعة والري والثروة السمكية سالم السقطري سبل تعزيز الإنتاج الزراعي وتحفيز الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد المحلي، وفقاً للمصدر ذاته.

وأكد الصبيحي أهمية تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين وتشجيع المشاريع الزراعية المستدامة، فيما استعرض الوزير ...ص2

الخنبشي يشدد على محاسبة المتلاعبين بملف الغاز

ناقش عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ محافظة حضرموت سالم الخنبشي، مع المدير العام التنفيذي لشركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج المهندس سالم كعيتي، والمدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز المهندس محسن وهيط، تقرير لجنة متابعة وتقييم أوضاع الغاز بمحافظة حضرموت، وذلك في ضوء نتائج النزولات الميدانية التي نفذتها اللجنة خلال الأيام الماضية.

واستعرض اللقاء نتائج أعمال لجنة الغاز المشكلة من قبل السلطة المحلية بحضرموت، وما تضمنه تقريرها من ملاحظات حول آلية توزيع الغاز والكميات الواصلة إلى حضرموت، إضافة إلى التجاوزات التي شهدها ملف الغاز خلال الفترة الماضية والتي تسببت في حدوث أزمات خانقة للمواطنين.

وشدد عضو مجلس القيادة على ضرورة وضع حد لأي تلاعب في ملف تموين وتوزيع الغاز بالمحافظة، مؤكداً أهمية فتح تحقيق شفاف عبر النيابة العامة و ا لجها ت ...ص2

فيما أكد أهمية الشراكة مع القطاع الخاص وشدد على مكافحة التهريب

رئيس الوزراء: تحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات أولوية حكومية

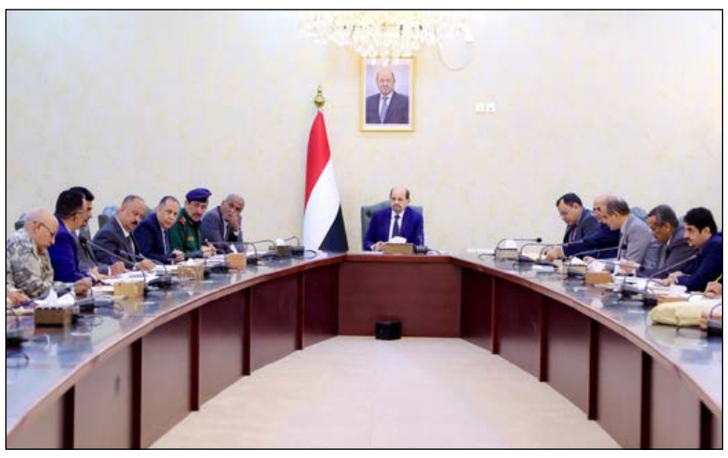

أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني أن الحكومة تمضي في تنفيذ برنامج إصلاحي يستهدف تحسين البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ومعالجة الاختلالات التي أثرت على النشاط الاقتصادي والتجاري خلال السنوات ...ص2

.. و يبحث مع مسؤولين دوليين المستجدات باليمن والمنطقة

أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية اليمني، الدكتور شائع محسن الزنداني، على أهمية توحيد الجهود العربية والدولية لمواجهة التهديدات الإقليمية الأخيرة، خلال مشاركته في سلسلة اجتماعات دولية تناولت التطورات في اليمن و ا لمنطقة ، ...ص2

اليمن تدين الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على دول الخليج

أعربت الجمهورية اليمنية، عن إدانتها واستنكارها الشديدين للهجمات الايرانية على دول الخليج وبالأخص الهجوم الآثم الذي استهدف منشأة سكنية في مدينة الخرج بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأدى الهجوم الى سقوط ضحايا من المدنيين الأبرياء وإصابة آخرين، في اعتداء سافر يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، حسب بيان الحكومة.

واكدت الجمهورية اليمنية، تضامنها الكامل مع المملكة العربية السعودية، والدول ...ص2

وزير الدفاع يبحث مع الصليب الأحمر تعزيز التعاون الإنساني

بحث وزير الدفاع الفريق الركن الدكتور طاهر العقيلي، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، كرستين شيبولا، سبل تعزيز ...ص2

وزارة النقل تنفي وجود أي رسوم على البضائع القادمة إلى الموانئ

توجه حكومي لتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم عمل المنافذ البرية

أعلن وزير النقل محسن العمري، عن توجه الوزارة لتشكيل لجنة مشتركة تضم جميع الجهات المعنية لتنظيم عمل المنافذ البرية التي شملها القرار رقم 11 لعام 2026، ومراقبة أدائها ...ص2

ترأست اجتماعا مع البنك الدولي وعقدت لقاءات مع مسؤولين دوليين

الزوبة تؤكد ضرورة الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة

أكدت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، الدكتورة أفراح الزوبة، على أهمية تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الدولي والشركاء الدوليين لتحقيق التعافي الاقتصادي وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، خلال جلسة مشاورات موسعة عقدت لمناقشة إطار الشراكة القُطرية الجديد للفترة 2026–2030.

وشارك في الجلسة الوزراء المعنيون بالقطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والزراعة، والمياه والطاقة، والأشغال العامة والطرق، والشؤون الاجتماعية والعمل، إلى جانب ممثلين عن ...ص2

وزير المياه يبحث مع اليونيسيف أزمة المياه في تعز

بحث وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، مع الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف في اليمن بيتر هوكينز، مجالات التعاون المشترك، ودعم قطاع المياه والصرف الصحي وتعزيز العمل المناخي.

واستعرض اللقاء، الدراسات الخاصة بتطوير مصادر المياه في محافظة تعز، ...ص2

وزير الكهرباء يبحث مع شركة صينية فرص الاستثمار بقطاع الطاقة

بحث وزير الكهرباء والطاقة المهندس عدنان الكاف، مع شركة صينية، فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وعلى وجه الخصوص مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميجاوات في هضبة القطن في محافظة حضرموت.

واستعرض الاجتماع الذي ضم فريق شركة مايكو يمن، مقترح الاستثمار المقدم من شركة هينان لونغشيانغ الصينية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك النماذج المقترحة للشراكة وآليات التمويل والتنفيذ.

وتضمّن العرض ...ص2

وزير الداخلية يطّلع على الأوضاع الأمنية في محافظة تعز

اطّلع وزير الداخلية، إبراهيم حيدان، على الأوضاع الأمنية في محافظة تعز، وسير تنفيذ الخطة الأمنية الخاصة بشهر شهر رمضان المبارك.

واستمع الوزير، في اتصال هاتفي، من مدير عام شرطة محافظة تعز منصور الأكحلي، إلى شرحٍ عن مستوى الأداء الأمني والجهود المبذولة من قبل الوحدات الأمنية في المحافظة، والإجراءات المتخذة لتعزيز الأمن والاستقرار خلال الشهر الفضيل.

وأشاد وزير الداخلية، بالجهود التي يبذلها منتسبو شرطة محافظة تعز.. مثمّنًا يقظتهم الأمنية وما حققوه من نجاح في تنفيذ الخطة الأمنية لشهر رمضان، بما أسهم في تعزيز الأمن والسكينة العامة وخدمة المواطنين.

من جهته، أكد مدير شرطة تعز استمرار الأجهزة الأمنية في بذل المزيد من الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار وتنفيذ المهام الموكلة إليها.

كلمة 26 سبتمبر

بيادق المشروع الإيراني

إعلان مليشيا الحوثي مبايعتها للمدعو (مجتبى خامنئي) مرشدا لإيران يمثل لحظة الحقيقة التي تتهاوى عندها كافة الأقنعة السياسية والمناورات الإعلامية التي حاولت المليشيا التستر خلفها لسنوات ، فهذه الخطوة لا تكتفي بكونها اعترافا صريحا بالتبعية، بل هي إعلان سقوط كامل لمفهوم السيادة الوطنية والتمايز المحلي ونقل الصراع في اليمن من سياقه الداخلي إلى كونه جبهة متقدمة في مشروع إيراني توسعي عابر للحدود.

إن هذه البيعة تقطع الشك باليقين في أن المليشيا ليست إلا أداة وظيفية وذراعا مسلحا تدار من طهران، حيث أثبتت تبعيتها المطلقة لولاية الفقيه أنها لا تملك قرارا مستقلا ولا مشروعا يمنيا كما تدعي وتغرر البسطاء، بل هي كيان عقائدي وسياسي يدين بالولاء الكامل لمرجعيات خارجية لا ترى في اليمن سوى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية وورقة ضغط لتعزيز النفوذ الإيراني.

لقد أسقطت هذه الخطوة كافة الروايات المضللة التي حاولت تصوير الحوثيين كحركة سياسية نابعة من مظلومية محلية أكدت بما لا يدع مجالا للبس أن بنية هذه الجماعة قائمة على الانصهار الكلي في استراتيجية (تصدير الثورة) الإيرانية مما يجعلها غريبة عن النسيج اليمني وهويته العربية.

إن هذا الإعلان يثبت أن ما تعرضت له الدولة اليمنية ومؤسساتها لم يكن مجرد انقلاب عسكري تقليدي، بل كان عملية اختطاف ممنهجة للجغرافيا والإنسان لصالح مشروع توسعي انتهازي يستخدم المليشيات كبيادق لتقويض الأمن القومي العربي وتهديد المصالح الدولية واستقرار المنطقة برمتها وهو ما يضع المجتمع الدولي أمام حقيقة وحيدة مفادها أن التعامل مع هذه المليشيا كلاعب سياسي محلي هو وهم لا يخدم سوى أجندة طهران التدميرية، ويؤكد أن استعادة الدولة اليمنية ضرورة حتمية لقطع دابر التغلغل الإيراني وحماية أمن الإقليم من مخاطر هذا الارتهان العقائدي والسياسي المطلق.

إن هذا الارتهان الحوثي للمرجعية الإيرانية لا يقف عند حدود التبعية ...ص2

26 سبتمبر
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ
الموافق 12 مارس 2026م

اليمن يرحب بقرار مجلس الأمن الذي يدين اعتداءات النظام الإيراني على دول الجوار

رحبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، باعتماد مجلس الأمن الدولي القرار رقم: (2817) الذي يدين الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ويطالب النظام الايراني بالوقف الفوري لاعتداءاته السافرة، والامتناع عن أي أعمال من شأنها تهديد أمن واستقرار دول الجوار.

وأكدت وزارة الخارجية، في بيان لها، أن ما ورد في القرار الاممي الجديد، يعكس موقف المجتمع الدولي الرافض للنهج العدواني للنظام الإيراني القائم على زعزعة الاستقرار في المنطقة، واستخدام الصواريخ، والطائرات المسيرة، والجماعات المرتبطة به لتهديد سيادة الدول، وأمن شعوبها، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

وجددت الوزارة، إدانتها الشديدة للهجمات التي استهدفت أراضي المملكة العربية السعودية ودول الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية الهاشمية، والتضامن معها في مواجهة هذه الاعتداءات الآثمة.

واشادت بالجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها المملكة العربية السعودية، والاشقاء في دول مجلس التعاون من اجل حشد الدعم الدولي لهذا القرار، بما يجسد الادراك العالمي المتزايد لخطورة السياسات الإيرانية المزعزعة للأمن والسلم الدوليين.

ورات وزارة الخارجية، أن السبيل الوحيد لإنهاء هذا التهديد، يتمثل في التصدي الجماعي الحازم لمصادره، وردع ادواته، وفي المقدمة الجماعات المسلحة الخارجة عن مؤسسات الدولة الشرعية، والالتزام الصارم بمبادئ احترام سيادة الدول، وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما جددت وقوف اليمن الكامل إلى جانب أشقائها في دول الخليج العربية والأردن، ودعم حقها القانوني في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها وفقاً لما تقره القوانين، والأعراف والمواثيق الدولية.

تتمات الأولى

الرئيس يؤكد

تجاه إيران وما وصفه بمليشياتها الإرهابية، ودورها في ردع التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار اليمن والمنطقة والممرات البحرية والمنشآت الحيوية.

وأشار العليمي إلى أن الهجمات التي استهدفت منشآت وأعياناً مدنية في السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان والأردن تعكس مستوى "التهور" الذي تُدار به السياسات الإيرانية لتحقيق ما وصفها بأهداف غير مشروعة.

وأشاد أيضاً بالدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في دعم اليمن، معتبراً أن الشراكة الاستراتيجية معها تمثل ركناً أساسياً لاستقرار البلاد وأمن المنطقة.

الصبيحي يبحث

متطلبات الاستثمار الزراعي في محافظة عدن وسبل توفير البيئة المناسبة لتنمية القطاع وتعزيز مساهمته في الأمن الغذائي.

الخنبشي يشدد

المختصة بشأن المقطورات العشر التي لم تصل إلى الجهات المحددة لها خلال الفترة الماضية.

وأكد الخنبشي ضرورة تعزيز الرقابة والمتابعة من قبل شركة صافر والشركة اليمنية للغاز على حركة ترحيل المقطورات منذ خروجها وحتى وصولها إلى منشأة بروم والمحطات المحددة، مشدداً على تحمل الجهات المعنية لمسؤولياتها الكاملة في ضمان وصول حصة حضرموت من الغاز ومنع أي تجاوزات أو تلاعب يمس احتياجات المواطنين.

كما شدد عضو مجلس القيادة الخنبشي خلال اللقاء على رفض السلطة المحلية القاطع لأي تجاوزات تمس الخدمات الأساسية للمواطنين، مؤكداً أن أي تجاوزات أو تلاعب في ملف الغاز سيتم إحالته للنيابة ومحاسبة كل من يثبت تورطه في الإضرار بمصالح المواطنين.

وأكد ضرورة الالتزام بتموين المحطات الأساسية التابعة للشركة، ورفض أي عبث أو استحواذ على الكميات من قبل كبار المستهلكين، مشدداً على أهمية ضبط عملية التموين بما يضمن وصول الغاز إلى المواطنين بشكل عادل ومنظم.

رئيس الوزراء: تحسين

الماضية.

وأوضح الزنداني، خلال أمسية رمضانية في العاصمة المؤقتة عدن مع الغرفة التجارية والصناعية وعدد من ممثلي القطاع الخاص، بحضور وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول، أن الحكومة تنظر إلى القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في جهود التعافي الاقتصادي وإعادة البناء.

وأكد حرص الحكومة على بناء شراكة حقيقية معه قائمة على الشفافية والثقة المتبادلة والاستماع إلى تحدياته والعمل المشترك لإيجاد حلول عملية تدعم الإنتاج والاستثمار وتخفف الأعباء عن المواطنين.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب توحيد الجهود بين الدولة والقطاع الخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية واستثمار الفرص المتاحة، بما يسهم في تحريك عجلة التنمية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات.

وشهد اللقاء نقاشاً حول التحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي والتجاري والصناعي والاستثماري، إضافة إلى مقترحات قدمها ممثلو القطاع الخاص لتعزيز التعاون مع الحكومة وتحويل الشراكة إلى برامج عملية تسهم في تنشيط الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال.

وفي سياق متصل، ترأس رئيس الوزراء اجتماعاً للجنة العليا لمكافحة التهريب في عدن، جرى خلاله استعراض الإجراءات المتخذة لتشديد الرقابة على المنافذ البرية والبحرية وتعزيز قدرات الجهات المعنية لمنع عمليات التهريب والحد من آثارها على الأمن القومي والاقتصاد الوطني وصحة المواطنين.

وناقش الاجتماع تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 المتعلق بالمنافذ والموانئ، حيث جرى التأكيد على التزام الجهات المختصة بتنفيذ القرار وتعزيز التنسيق بينها، إضافة إلى تنفيذ إجراءات التدوير الوظيفي للقيادات والموظفين العاملين في المنافذ.

ووجه الزنداني الجهات المعنية بتفعيل التشريعات المرتبطة بمكافحة التهريب ورفع مستوى التنسيق بين الأجهزة المختصة ومضاعفة الجهود للحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

.. ويبحث مع مسؤولين

إلى جانب ملفات الأمن والاستقرار الاقتصادي والملفات الإنسانية.

افتتح الزنداني نشاطاته بالمشاركة في الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية عبر الاتصال المرئي، حيث جرى بحث الاعتداءات الإيرانية على عدة دول عربية، والتي استهدفت المدنيين والمنشآت الحيوية. وأكد أن هذه التطورات تمثل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار الإقليمي، داعياً إلى موقف عربي موحد لمواجهة هذه التحديات والدفاع عن سيادة الدول العربية.

وأدان رئيس الوزراء الاعتداءات الإيرانية، واصفاً إياها بانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مشدداً على ضرورة احترام إيران لالتزاماتها الدولية والكف عن دعم الجماعات المسلحة والمليشيات في المنطقة، بما فيها الحوثيون في اليمن، محذراً من استخدام الأراضي اليمنية لاستهداف دول الجوار أو المصالح الدولية.

وفي سياق دعم الإصلاح والاستقرار الداخلي، التقى الزنداني السفير الأمريكي لدى اليمن، ستيفن فاجن، لمناقشة التطورات الوطنية وسبل تعزيز التعاون الثنائي لدعم الإصلاح المؤسسي والاستقرار الاقتصادي، مشيراً إلى برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والموازنة العامة لعام 2026 وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، فيما جدد السفير الأمريكي دعم بلاده لجهود اليمن في مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية.

كما استقبل الزنداني رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كريستين شيبولا، لمتابعة ملف الأسرى والمختطفين وجهود تنفيذ اتفاقيات التبادل، مؤكداً حرص الحكومة على دعم المبادرات الإنسانية للتخفيف من معاناة المواطنين وتعزيز الثقة بين الأطراف.

تركزت لقاءات رئيس الوزراء على تعزيز التنسيق الدولي لمواجهة التهديدات الإقليمية، ودعم الإصلاحات الاقتصادية، وحماية المدنيين، وتعزيز الاستقرار في اليمن والمنطقة.

اليمن تدين الاعتداءات

الشقيقة، ووقوفها إلى جانب قياداتها وشعوبها في مواجهة هذه الاعتداءات الغاشمة، ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات مشروعة لحماية أمنها وسيادتها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

وحملت الحكومة اليمنية، النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير وتداعياته على أمن المنطقة واستقرارها، مجددة دعوتها للمجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم إزاء هذه الانتهاكات المتكررة، والعمل على ردع السياسات العدوانية التي تقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي بيان اخر، اكدت وزارة الخارجية، تضامنها الكامل مع دول الخليج، ووقوفها إلى جانب قياداتها وحكوماتها وشعوبها في مواجهة هذه الاعتداءات الغاشمة، ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات مشروعة لحماية أمنها وسيادتها وسلامة مواطنيها.

واكدت وزارة الخارجية، أن هذه الاعتداءات تأتي امتداداً لسياسات النظام الإيراني الهادفة إلى زعزعة أمن دول المنطقة وتقويض مؤسسات الدولة الوطنية، عبر الهجمات المباشرة أو من خلال دعم المليشيات المارقة، بما في ذلك المليشيات الحوثية الإرهابية.

وزير الدفاع يبحث

التعاون المشترك في الجوانب الإنسانية وملف الأسرى.

وناقش الجانبان، أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالملفات الإنسانية، وفي مقدمتها ملف الأسرى والمختطفين، وتعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

وأكد وزير الدفاع، حرص وزارة الدفاع على التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتسهيل مهامها الإنسانية.. لافتاً إلى معاناة الأسرى والمختطفين وما يتعرضون له في سجون مليشيا الحوثي الإرهابية.

من جانبها، عبّرت رئيسة البعثة عن تقديرها للتعاون القائم مع وزارة الدفاع.. مؤكدة حرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مواصلة العمل والتنسيق مع الجهات المعنية لمضاعفة الجهود الإنسانية، خاصة في ملف الأسرى والمختطفين.

توجه حكومي

وإعادة منح التراخيص وفق القوانين واللوائح النافذة.

جاء ذلك خلال زيارة وزير النقل، محسن العمري، للهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري بالعاصمة المؤقتة عدن، حيث اطلع على سير العمل والصعوبات التي تواجه الهيئة.

واكد حرص الوزارة على معالجة الإشكاليات القانونية وتصحيح أي ازدواجية في المهام والصلاحيات بين الهيئة والجهات ذات العلاقة لضمان تنظيم العمل بكفاءة.

وأشار العمري إلى أن الوزارة تمضي في تنفيذ خطة إصلاحية شاملة تتماشى مع برنامج الحكومة، مع التركيز على ترسيخ الحوكمة المؤسسية والتحول الرقمي ومواكبة التطور التكنولوجي، بما يسهم في تطوير مختلف قطاعات النقل وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين.

وتفقد الوزير أيضاً سير نشاط المؤسسة المحلية للنقل البري في عدن، واستمع خلال اجتماع مع قيادتها إلى أبرز التحديات والاحتياجات، مؤكداً ضرورة تقديم تصور شامل للإجراءات والمعالجات التي تعزز كفاءة المؤسسة وتطوير مواردها.

كما زار العمري مشروع المحطة المركزية لنقل الركاب في عدن، الذي يقام على مساحة نحو 33 ألف متر مربع، مشدداً على أهمية الإسراع في استكماله لما يمثله من إضافة نوعية للبنية التحتية لقطاع النقل وتنظيم حركة الركاب بين المحافظات.

إلى ذلك نفت وزارة النقل وجود اي رسوم خاصة بمخاطر الحرب، على البضائع القادمة إلى الموانئ اليمنية.

وأكدت الوزارة في بيان صحفي لها، ان الموانئ اليمنية لا تزال آمنة ومستقرة وبعيدة جغرافياً عن مناطق التوتر في الخليج العربي ومضيق هرمز، ولا يوجد أي مبرر تشغيلي أو أمني لمثل هذه الرسوم.

وأوضحت الوزارة انها أصدرت تعميماً رسمياً خلال اليومين الماضيين لجميع خطوط ووكلاء الشحن، أبلغتهم خلاله بمنع أخذ الرسوم الخاصة بمخاطر الحرب، على البضائع.

وأشارت الوزارة الى ان هذا التعميم جاء بناءً على شكاوى تسلمتها الوزارة من بعض التجار والموردين اليمنيين بشأن فرض خطوط النقل البحرية على البضائع القادمة إلى الموانئ اليمنية مبلغ 3000 دولار عن كل حاوية، بما فيها البضائع التي وصلت الموانئ قبل 2 مارس 2026م.

وأكد مصدر وزارة النقل، أن الوزارة شددت على خطوط ووكلاء الشحن بمنع أخذ تلك الرسوم، وخاصة على البضائع التي قد وصلت إلى الموانئ اليمنية، وضرورة موافاتها بأي مستجدات حول ذلك لمناقشتها وتذليل أي صعوبات على السفن التي ترتاد الموانئ اليمنية.

الزوبة تؤكد

وزارة المالية والبنك المركزي اليمني، وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة.

وخلال الاجتماع، أشارت الوزيرة الزوبة إلى أن مجلس إدارة المؤسسة الدولية للتنمية وافق مؤخراً على تخصيص موارد إضافية لليمن تصل إلى 400 مليون دولار ضمن إطار الاستمرار في المشاركة أثناء النزاع (RECA).

واكدت أن الحكومة تسعى إلى ترجمة أولويات برنامجها الحكومي إلى برامج عملية تشمل التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

وشددت على أهمية الانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى التنمية المستدامة وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، مع إنشاء آلية مشاورات منتظمة لمتابعة التنفيذ، ودعم وزارة التخطيط باعتبارها نقطة الارتكاز الرئيسية للتنسيق مع المانحين.

وفي سياق متصل، عقدت الوزيرة الزوبة لقاءات ثنائية مع سفراء الولايات المتحدة، والصين، وهولندا، وممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن، لمناقشة آليات تعزيز التعاون التنموي والاقتصادي.

وركزت هذه اللقاءات على تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية، وتوسيع نطاق دعم برامج البنية التحتية والطاقة والمياه والصحة والتعليم، إضافة إلى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والتدريب وبناء القدرات المحلية.

كما استعرضت الوزيرة التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع التنموية، مؤكدة على أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية والتحول الرقمي، بما في ذلك منصة "النافذة الواحدة" لتسهيل إجراءات التصاريح للمنظمات الدولية، وذلك لضمان تحقيق أثر طويل المدى على المجتمعات المحلية.

من جانبها، أكدت مديرة مكتب البنك الدولي في اليمن، دينا أبو غيدا، استمرار تقديم الدعم المالي والفني لليمن، مع التركيز على نقل المعرفة وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ البرامج التنموية.

واشارت إلى أن التزامات المؤسسة الدولية للتنمية خلال الفترة 2022–2025 بلغت نحو 1.6 مليار دولار، وأسهمت في تقديم ملايين الخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب والطاقة للمرافق التعليمية والصحية.

كما جرى خلال الاجتماعات استعراض فرص تعزيز الشراكة مع الجهات الدولية الداعمة، وتفعيل التعاون مع السفارات لتوسيع نطاق البرامج التنموية بما يعكس أولويات الحكومة ويسهم في تعزيز الاستقرار وتحسين حياة المواطنين.

وزيرالمياه يبحث

بما في ذلك تنفيذ الدراسة الموسعة لمصادر المياه في المحافظة، وتوفير حلول عملية وسريعة للتخفيف من أزمة المياه، ومشروع دراسة الهشاشة في المناطق الساحلية.

وأكد وزير المياه والبيئة، ان الوزارة تولي محافظة تعز أولوية خاصة نظراً للوضع المائي الحرج الذي تعانيه المدينة.. مشيراً إلى أهمية دعم الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم اليونيسيف لتنفيذ الدراسات الفنية وتطوير مشاريع استراتيجية تسهم في إيجاد حلول مستدامة لأزمة المياه.

من جانبه أكد الممثل المقيم لليونيسيف، التزام المنظمة بمواصلة دعم جهود الحكومة في قطاع المياه والصرف الصحي، وتعزيز التعاون مع وزارة المياه والبيئة لتنفيذ مشاريع تسهم في تحسين الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق الأكثر احتياجا.

وزيرالكهرباء

التعريف بخبرة الشركة الصينية في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وسجلها في عدد من المشاريع في الشرق الأوسط وأفريقيا، إضافة إلى التقنيات المستخدمة والمعايير الفنية المعتمدة في هذا المجال.

كما جرى خلال الاجتماع، مناقشة الجوانب المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية للمشروع، وما يمكن أن يوفره من فرص عمل وتدريب وتأهيل للكوادر المحلية، إلى جانب الإسهام في تحسين خدمات الكهرباء في المناطق المجاورة ودعم بعض المشاريع الخدمية في المنطقة.

بيادق المشروع الإيراني

السياسية فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى كونه استلابا كاملا للهوية الوطنية اليمنية وتجييرا لتاريخها وجغرافيتها لخدمة أوهام الإمبراطورية الفارسية.

وإن مبايعة مرشد إيراني هي بمثابة (إعلان وفاة) لأي ادعاء بالسيادة وتحويل اليمن من دولة ذات ثقل حضاري وتاريخي إلى مجرد (ولاية) تابعة تدور في فلك (الولي الفقيه)، حيث تسخر دماء اليمنيين ومقدراتهم لخوض معارك بالوكالة لا ناقة لليمن فيها ولا جمل، سوى تنفيذ الأجندة التوسعية لطهران التي لا ترى في حلفائها سوى أدوات استهلاكية لتحقيق غاياتها الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك فإن هذا الإعلان يضع المجتمع الدولي أمام استحقاق أخلاقي وقانوني لا يمكن التهرب منه، فالتغاضي عن طبيعة هذه المليشيا كذراع عسكرية عابرة للحدود هو الذي منحها الوقت لترسيخ هذا الارتهان.

ما يحدث اليوم يثبت أن الحوار مع جماعة ترهن قرارها ومصيرها لمرشد في دولة أخرى هو ضرب من العبث السياسي، إذ لا يمكن الوصول إلى سلام مستدام مع طرف لا يملك حق التوقيع على قراره إلا بعد العودة إلى عاصمته الروحية والسياسية طهران.

إن خطورة هذه البيعة تكمن في أنها تنقل الصراع من صراع على السلطة أو الشراكة الوطنية إلى صراع وجودي بين (الدولة الوطنية) بمفهومها الحديث وبين (المليشيا الطائفية) التي تسعى لتقويض مفهوم الوطن لصالح (الأممية الطائفية)، مما يهدد بتحويل المنطقة إلى بؤرة صراع دائم لا تنتهي إلا باستعادة الدولة اليمنية لسيادتها وقرارها بالقضاء على هذا المشروع الدخيل.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي
للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444 +967 716065049
+967 713689408 +967 777650230

6 محاور استراتيجية ودعم رئاسي كامل

الحكومة تقر برنامج عملها للعام 2026

رئيس الوزراء: برنامج الحكومة فرصة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الخميس بالعاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، برنامج عمل الحكومة للعام 2026م.

وارتكز البرنامج على الالتزام بالهدف العام للدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتخفيف من معاناة المواطنين، وانتظام دفع الرواتب وترشيد الإنفاق وحماية العملة الوطنية وضمان حد أدنى من اليقين الاقتصادي لاستدامة الاستقرار وانعكاسه على حياة المواطنين. وينطلق البرنامج وفق رؤية سياسية وإدارية واضحة، لتعزيز مؤسسات الدولة، ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال إصلاحات هيكلية ومؤسسية شاملة.

ست أولويات

وحدد البرنامج ست أولويات استراتيجية متكاملة، تشمل ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني وبسط سيادة الدولة، وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي والمالي والنقدي واستعادة النمو الاقتصادي المستدام والمنصف، وكذا الحفاظ على استدامة الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتكاملها وضمان عدالة الوصول إليها، وتعزيز الحوكمة المؤسسية والتحول الرقمي وسيادة القانون، إضافة إلى تعزيز التماسك المجتمعي وتمكين رأس المال البشري، وتعزيز الشراكة الفاعلة مع المجتمع الدولي وتمتين علاقات التعاون الإنمائي و الدبلوماسي لتحقيق التعافي والتنمية وتحقيق المصالح المشتركة.

جهود و إشادة

واشاد مجلس القيادة الرئاسي- في اجتماع برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس كرس لمناقشة خطط تنفيذ برنامج عمل الحكومة، واولوياتها للمرحلة المقبلة، على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والخدمية، والامنية - بالجهود التي بذلت في إعداد برنامج عمل الحكومة للعام 2026، وإقرار مشروع الموازنة العامة لأول مرة منذ سنوات، باعتبارهما خطوتان مهمتان في مسار استعادة انتظام العمل المؤسسي للدولة.

واكد المجلس دعمه الكامل لجهود الحكومة في الانتقال من مرحلة بناء الخطط إلى مرحلة التنفيذ المنضبط، بحيث يتحول البرنامج الحكومي إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

كما شدد على اهمية تمتع البرنامج الحكومي بالمرونة والقدرة على التكيف، والاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية، بما من شأنه ضمان استمرار تدفق السلع، والخدمات الحيوية، وسلاسل الإمداد وتحصين الاقتصاد الوطني من أي اضطرابات محتملة.

التزام وطني

واقر مجلس الوزراء في اجتماع عقده يوم الخميس بالعاصمة المؤقتة عدن ،برنامج عمل الحكومة للعام 2026م.

وشدد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني على أن برنامج عمل الحكومة وأولوياتها للعام 2026 لا يمثل وثيقة نظرية أو إعلاناً سياسياً عاماً، بل هو التزام وطني أمام الشعب ومجلس القيادة الرئاسي، والشركاء الإقليميين والدوليين، بأن هذه الحكومة تعمل وفق منهج واضح يقوم على تحديد الأولويات وربط الأهداف بالإمكانات المتاحة، والعمل ضمن مقاربة واقعية تراعي الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة التي تمر بها اليمن، لافتاً إلى أن مشروع البرنامج هو الإطار التنفيذي الذي سيحول الموازنة إلى نتائج ملموسة، ويترجم التوجهات العامة للحكومة إلى برامج عمل واضحة مرتبطة بزمن ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

خطوة مهمة

وأوضح أن إقرار البرنامج يأتي بعد أيام قليلة من إقرار مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، وهي الموازنة الأولى المنتظمة منذ سنوات طويلة فرضت فيها الحرب وتعقيدات المرحلة واقعاً استثنائياً عطل أدوات التخطيط المالي وأربك انتظام المالية العامة، لافتاً إلى أن إقرار تلك الموازنة شكل خطوة مهمة في مسار استعادة سلطات الدولة لدورها الطبيعي في إدارة الموارد العامة وتحديد أولويات الإنفاق وفق رؤية مسؤولة ومنهج مؤسسي منضبط، ورسالة واضحة بأن مؤسسات الدولة عادت تمارس وظائفها الأساسية بصورة منظمة.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن البرنامج تم إعداده انطلاقاً من الإطار العام لخطة التعافي الاقتصادي 2025-2026، واستناداً إلى قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 بشأن أولويات الإصلاحات الاقتصادية، مع الاستفادة من التجارب السابقة ومراجعة التحديات التي واجهت التنفيذ خلال المرحلة الماضية، معتبراً البرنامج تطويراً للجهود القائمة واستثماراً لما تحقق من خطوات سابقة، من خلال منهج أكثر وضوحاً يركز على النتائج العملية ومؤشرات الأداء القابلة للقياس.

دعم وتمكين

وأشاد الدكتور الزنداني بالدور الأخوي والدعم التاريخي والاستراتيجي الذي قدمه ويقدمه الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، والذي أسهم بصورة مباشرة في تمكين الدولة من الاستمرار في أداء واجباتها والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والمالي خلال مرحلة شديدة التعقيد، مؤكداً أن المساندة المالية السعودية، وفي مقدمتها دعم عجز الموازنة والمساهمة في تمويل الرواتب، شكلت ركيزة مهمة لتعزيز صمود مؤسسات الدولة، كما تعكس عمق العلاقات الأخوية والمصير المشترك بين البلدين، وتمثل في الوقت ذاته قاعدة انطلاق نحو مرحلة التعافي الاقتصادي والاستقرار المستدام.

البيئة الآمنة

وربط رئيس الوزراء تحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي بترسيخ الاستقرار السياسي والأمني وبسط سيادة الدولة، وقال "لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي أو جذب استثمارات دون بيئة آمنة ومستقرة، وعليه ستواصل الحكومة العمل على تعزيز حضور الدولة وبسط سلطتها القانونية، ودعم أجهزة إنفاذ القانون والعمل على توحيد القرار الأمني والعسكري في إطار مؤسسي واضح بما يعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، فالدولة يجب أن تكون المصدر الوحيد للسلطة والشرعية، وهذه ليست عبارة سياسية بقدر ما هي قاعدة أساسية لبناء نموذج الدولة التي نطمح إليها".

الاستقرار الاقتصادي

وأوضح أن الحكومة ستواصل العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي من خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده، وتعزيز الإيرادات، ودعم دور البنك المركزي في حماية العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي.

وأضاف: "يتمثل هدفنا في استعادة التوازنات المالية وكبح التضخم، وحماية القوة الشرائية للمواطنين وضمان انتظام صرف الرواتب، وخلق قدر أكبر من اليقين الاقتصادي في الأسواق. وفي هذا الإطار سنعمل على زيادة الإيرادات العامة، وتطوير بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ودعم القطاعات الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في خلق فرص عمل حقيقية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة".

استدامة الخدمات

وجدد الدكتور الزنداني التزام الحكومة بالعمل على تحسين واستدامة الخدمات الأساسية للمواطنين، وفي مقدمتها خدمات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم ورفع الكفاءة التشغيلية لمؤسسات الخدمات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأكثر تضرراً والفئات الأكثر احتياجاً، مؤكداً أن العاصمة المؤقتة عدن يجب أن تتحول إلى نموذج حقيقي للدولة من حيث مستوى الإدارة والخدمات والانضباط المؤسسي، بما يعكس صورة الدولة التي نسعى إلى ترسيخها.

سيادة القانون

وقال: "لا يمكن لأي برنامج إصلاحي أن ينجح دون إصلاح إداري حقيقي يعزز الحوكمة المؤسسية وسيادة القانون ولذلك ستعمل الحكومة على تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الدولة، وإصلاح نظام الموارد البشرية على أساس الكفاءة والجدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز التحول الرقمي في العمل الحكومي، كما سيتم إنشاء اللجنة العليا للإصلاح المؤسسي وتعزيز الحوكمة، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وربط الأداء بالمؤشرات، والتمويل بالنتائج بما يعزز كفاءة الإدارة العامة".

بناء المستقبل

وأشار رئيس الوزراء إلى أن بناء الدولة لا يقتصر على المؤسسات فحسب، بل يقوم أيضاً على تماسك المجتمع وقوة رأس ماله البشري، لذا ستعمل الحكومة على تعزيز التماسك المجتمعي ومواجهة خطاب الكراهية والمناطقية والطائفية، ودعم تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، وفتح المجال أمام الشباب للمشاركة في الإدارة وصناعة القرار، إيماناً بأن مستقبل اليمن يجب أن يبني بجهود جميع أبنائه وطاقاتهم دون استثناء.

أولويات التعافي

وأضاف: "كما تؤكد الحكومة لشركائها الإقليميين والدوليين أنها شريك جاد يمتلك رؤية واضحة وبرنامجاً قابلاً للتنفيذ وآليات متابعة وتقييم. وسنعمل على تحويل مسار الدعم الدولي تدريجياً من الإغاثة الطارئة إلى برامج التعافي والتنمية المستدامة، وتعزيز التنسيق مع تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ومع شركاء اليمن من الدول والمنظمات الدولية، بما يسهم في رفع كفاءة استيعاب التمويلات والمساعدات وتوجيهها نحو أولويات التعافي والاستقرار".

وشدد رئيس الوزراء في ختام كلمته على أن مشروع البرنامج يمثل عهداً مكتوباً والتزاماً أخلاقياً ووطنياً من الحكومة أمام كل أسرة يمنية عانت ويلات الحرب وصبرت على قسوة الظروف، وقال "نحن ندرك أن الطريق ليس سهلاً، وأن التحديات القائمة كبيرة ومعقدة، غير أننا نمضي في هذا المسار بإرادة ثابتة، وبشراكة استراتيجية مع أشقائنا في المملكة العربية السعودية ودول تحالف دعم الشرعية، وإيمان راسخ بصمود المواطن اليمني وقدرته على تجاوز الصعاب وصناعة التحولات رغم قسوة المرحلة".

بناء الثقة

كما اعتبر البرنامج فرصة مهمة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، وترسيخ نموذج إداري واقتصادي أكثر كفاءة وانضباطاً، ينطلق من العاصمة المؤقتة عدن ليخدم جميع أبناء الوطن.

وقال "إن التحديات كبيرة بلا شك، لكن المسؤولية الوطنية تفرض علينا العمل بروح الفريق الواحد والانتقال من مرحلة الخطط إلى مرحلة التنفيذ الجاد، بانضباط مؤسسي وإحساس عال بالمسؤولية".

وناقش مجلس الوزراء مشروع قرار إنشاء اللجنة العليا للإصلاح المؤسسي وتعزيز الحوكمة، وأقر إعادة صياغة المشروع وفق الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس والرفع به إلى الاجتماع القادم للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وكان رئيس الوزراء وزير الخارجية أحاط أعضاء المجلس، في مستهل الاجتماع بمجمل التطورات في مختلف المجالات على ضوء التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة، ومقررات لجنة إدارة الأزمات الاقتصادية والإنسانية في اجتماعها برئاسة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي، للتعامل مع هذه المستجدات والحد من أي تداعيات محتملة على سلاسل إمداد الغذاء والدواء والوقود.

وقدم عدد من الوزراء تقارير حول الأوضاع الاقتصادية والتموينية والخدمية الراهنة، مشيرين إلى استقرار الأوضاع في ظل المؤشرات المطمئنة للمالية العامة والمخزون السلعي والدوائي، وذلك بفضل التدخلات الاقتصادية والتمويلية من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، لافتين إلى خطط الاستجابة المعدة للحد من التداعيات المباشرة للتطورات الأمنية في المنطقة.

6 محاور استراتيجية:

- ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني وبسط سيادة الدولة
- تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي والنقدي
- استدامة الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتكاملها
- تعزيز الحوكمة المؤسسية والتحول الرقمي وسيادة القانون
- تعزيز التماسك المجتمعي وتمكين رأس المال البشري
- تعميق الشراكة مع المجتمع الدولي وعلاقات التعاون الإنمائي والدبلوماسي

26 سبتمبر
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ
الموافق 12 مارس 2026م

خدماته مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين

قطاع النقل ركيزة الاقتصاد الوطني

عمر أحمد

تشكل وزارة النقل إحدى اهم المؤسسات الخدمية الواسعة بقطاعاتها الحيوية التي تقدم خدمات لوجستية تنعكس اثرها على نمو الاقتصاد الوطني ودعم استقراره والمساهمة في دفع عملية تحسين الخدمات المرتبطة بحياة المواطنين بشـــكل مباشر ،كما انها المحور الاساسي في تعزيز حركة التجارة وتنشيطها وزيادة الايرادات العامة للدولة وجذب الاستثمار وتوفير فرص العمل.

من هذا المنطلق تولي قيادة وزارة النقل الاهتمام الكبير في تنفيذ رؤية وطنية لتنظيم وتفعيل وتحديث كافة قطاعات النقل البرية والبحرية والجوية.

حيث بدأ وزير النقل الاستاذ محسن حيدرة العمري اول محطات العمل في الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن بعقد اجتماع موسع بقيادات وزارة وكافة الهيئات والمؤسسات التابعة لها، لرسم ملامح المرحلة الراهنة وتحديد الاولويات الوطنية في برنامج الوزارة وقطاعاتها الحيوية التي تلامس حياة الناس.

وفي هذا السياق أكد الوزير محسن حيدرة أن الوزارة تعمل وفق برنامج أولويات الحكومة وخططها الرامية إلى تعزيز التعافي والإصلاحات الاقتصادية والمالية وترسيخ الاستقرار الأمني وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.

كما نوه الى اهتمام الوزارة وحرصها في الوقت الراهن على معالجة القضايا العالقة وتنفيذ المشاريع الحيوية بما يسهم في خدمة المواطنين وتخفيف معاناتهم.

ويؤكد أن دعم القيادة السياسية هو المحرك الأساسي لجهود الوزارة في تحسين خدمات النقل وتعزيز دورها الحيوي في رفد الاقتصاد الوطني.

إدارة وتنظيم

في اجتماع سابق أوضح معالي وزير النقل الأستاذ محسن حيدرة العمري ، أن الوزارة مسؤولة عن إدارة وتنظيم قطاعات النقل البري والبحري والجوي، وتبذل جهوداً متواصلة لتسهيل وتذليل الصعوبات، باعتبارها من أكثر المؤسسات الخدمية ارتباطاً بالحياة اليومية للمواطنين.

واشار الوزير- في لقاء بحث خلاله مع مدير مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن السيد برت سكوت، أولويات الوزارة ومتطلبات القطاعات التابعة لها، وسبل تعزيز التنسيق لدعم جهود الاستقرار والتعافي الاقتصادي - إلى رؤية الوزارة وخطتها للمرحلة الحالية وتبنيها استراتيجيات تطويرية لمختلف قطاعات النقل، مبيناً قيام الوزارة بتوجيه المختصين بإعادة النظر في أسعار تذاكر السفر بما يخفف الأعباء عن المواطنين.

النقل الجوي.. قطاع استراتيجي

ويمثل النقل الجوي قطاع استراتيجي يوفر خدمات نقل سريعة وآمنة، وهو حيوي للشحنات عالية القيمة والمسافرين، ويشمل الطيران المدني والمطارات، و هذا القطاع تعرض لتدمير واسع بسبب حرب تنظيم جماعة الحوثي الارهابية، وخصوصا ممتلكات خطوط الجوية اليمنية والمطارات وغيرها.

وزير النقل اشار إلى ما تعرضت له أربع طائرات من أسطول اليمنية من تدمير كامل في مطار صنعاء الدولي بسبب تعنت المليشيا الحوثية وزج البلاد بصراع خارجي و ما تسبب من تدمير طال ممتلكات ومؤسسات الدولة.

واشار الى ان قطاع النقل الجوي يشهد مستجدات في مقدمته الخطوط الجوية اليمنية من خلال زيادة تشغيل الرحلات وفتح خطوط ملاحية جديدة كانت قد توقفت منذ عام 2015م، فضلاً عن العمل على توسيع أسطول الطائرات والجهود الجارية للتعاقد وشراء طائرات جديدة لتعزيز قدرات الشركة واستمرارية خدماتها.

النقل البحري قطاع واعد

تمتلك بلادنا موانئ استراتيجية مهمة على البحر الأحمر وخليج عدن، والبحر العربي وتعتبر هذه الموانئ من أهم البوابات الاقتصادية، نظرا لاستراتيجية الموقع المتحكم بالملاحة الدولية و الدور الحيوي للموانئ البحرية اليمنية في تنشيط التجارة الخارجية والاسهام الكبير في دعم استقرار الاقتصاد الوطني تولي الحكومة اولوية بالغة لهذا القطاع الحيوي.

هذا القطاع هو الاخر لم يكن بمنأى عن التدمير بسبب حرب جماعة الحوثي الارهابية التي لم تكن آثارها على المستوى المحلي بل امتد الى ابعد من ذلك اثر الاعمال الارهابية التي استهدفت السفن التجارية والملاحة البحرية وايضا تعرض الموانئ للتدمير والتوقف منذ سنوات. وعلى الرغم من ذلك الا ان هذا القطاع يحاول النهوض من جديد، ويحظى باهتمام كبير من قبل وزارة النقل، حيث تتوالى لقاءات معالي وزير النقل الأستاذ محسن حيدرة العمري، مع المعنيين لمناقشة القضايا المتصلة بتطوير قطاع الموانئ، وفي مقدمتها الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع عدد من الموانئ في مقدمتها ميناء بروم بمحافظة حضرموت (المكلا)، وميناء قنا بمحافظة شبوة، وميناء قرمة في أرخبيل سقطرى، إلى جانب مشروع توسعة ميناء المكلا وبقية مشاريع التطوير في الموانئ التابعة للمؤسسة.

كما ويوكد الوزير العمري على ضرورة تسريع وتيرة العمل في المشاريع الحيوية، وتفعيل الاتفاقيات والمنح الخاصة بها سواء بتمويل ذاتي أو عبر المانحين، مشدداً على أهمية رفع كفاءة الأداء وتعزيز الشفافية والرقابة في مختلف أنشطة الموانئ.

ميناء عدن مركز محوري

تمضي وزارة النقل قدماً بخطى واثقة نحو استعادة ميناء عدن لمكانته كمركز محوري للتجارة الإقليمية والدولية، ولن تتوانى عن اتخاذ أي إجراء يخدم التاجر والمواطن على حد سواء، ويحفز البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة.

وفي هذا السياق وزير النقل اكد على الجاهزية التشغيلية لميناء عدن، موجها بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للخطوط الملاحية الدولية، مع الدعم الكامل للاتفاقيات الاستراتيجية (كالاتفاقية الجارية مع الجانب الصيني) لاستئناف نشاط "الترانزيت" المتوقف منذ عام 2010.

وأكد رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، الدكتور محمد أمزربه، جاهزية ميناء عدن الفنية والتشغيلية لاستقبال مختلف السفن والخطوط الملاحية الدولية، مشيراً إلى استمرار أعمال التطوير الاستراتيجي لمواكبة متطلبات النشاط الملاحي العالمي.

كما كشف د. أمزربة عن وجود تفاهمات واتفاقية جارية مع إحدى الشركات الصينية تهدف إلى استئناف نشاط "الترانزيت" في ميناء عدن ، والمُتوقف منذ عام 2010، وهي الخطوة التي ستحدث نقلة نوعية في استعادة الميناء لمكانته كمركز محوري للتجارة الإقليمية والدولية.

ميناء المخا حجر الزاوية

يعد ميناء المخا نافذة بحرية على بوابة تنموية تطل على اهم الممرات العالمية ،لذا ،تولي وزارة النقل الحرص في التغلب على تجاوز الصعاب وتذليلها لضمان عودة هذا الميناء إلى كامل جاهزيته.

في هذا السياق اكد وزير النقل أن ميناء المخا يمثل ركيزة حيوية لخدمة المحافظات المحررة، وفي مقدمتها محافظة تعز الأبية.

وقال : نحن في وزارة النقل ملتزمون بالمضي قدماً في مشروع التطوير، ليصبح ميناء المخا نموذجاً للكفاءة والنزاهة، وبوابة حقيقية للبناء والتنمية.

كما وجه وزير النقلُ بضرورة الإسراع في تفعيل نظام "النافذة الواحدة" في ميناء المخا، وهي الخطوة التي نعتبرها حجر الزاوية في استراتيجيتنا لتطوير كافة الموانئ اليمنية.

موكدا أن هذا النظام ليس مجرد إجراء تقني، بل هو وسيلتنا الفعالة لتسهيل المعاملات، وتعزيز الشفافية المطلقة، ومحاربة الفساد والتهريب، بما يضمن توريد كل ريال من الإيرادات العامة إلى خزينة الدولة لدعم صمود اقتصادنا.

محرك النجاح

إن معيار اي نجاح يكون جوهره الكادر البشري المؤهل .. وزير النقل يولى هذه النقطة دعما خاصا لأنه يرى العنصر البشري هو المحرك الحقيقي لأي نجاح.

في السياق قال وزير النقل "إننا ندرك حجم الصعوبات، لكننا في المقابل نلمس إرادة صلبة لدى قيادة وكوادر الموانئ، ونشيد بجهودهم الاستثنائية اليوم"

كما وجه وزير النقل الجهات المعنية بتقديم كافة أوجه الدعم لإدارات الموانئ وتذليل الصعاب أمام الكادر الوظيفي، مع الالتزام الكامل بتمكينهم وتلبية حقوقهم القانونية وفق الإمكانيات المتاحة.

القطاع الخاص شريك فاعل

للقطاع الخاص علاقة تكامل مع القطاع العام ودورهما مترابط وامام هذه العلاقة تقف قيادة وزارة النقل بمسؤولية أمام التحديات والصعوبات التي تواجه هذا النشاط الحيوي حيث كرس اجتماع عقدته وزارة النقل مع ممثلي القطاع الخاص ووكلاء الشركات الملاحية، واتخاذ خطوات واضحة بخصوص دعم القطاع الخاص .

وهذا ما يوكده وزير النقل بقوله :إن إيماننا راسخ بأن القطاع الخاص الشريك الأساسي في التنمية. مشيرا إلى حرص الوزارة على الوقوف أمام مختلف الإشكاليات التي تواجه القطاع الخاص والشركات الملاحية والاستماع إلى ملاحظاتهم بشكل مباشر بما يسهم في رفع مستوى التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتجاوز تلك التحديات ووضع آليات عملية كفيلة بمعالجتها..

وشدد على بذل أقصى الجهود للتواصل مع الجهات العامة والخاصة والشركاء الداعمين والمانحين بما يخدم انسيابية العمل الملاحي وتعزيز النشاط التجاري.

كما جدد التأكيد على أن وزارة النقل ستظل سنداً للقطاع الخاص لتخفيف آثار الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا، موجها قطاع الشؤون البحرية والموانئ بمتابعة التنسيق مع قيادة التحالف لإزالة أي عوائق إجرائية.

وجه ببذل أقصى الجهود للتواصل مع الشركاء الداعمين والمانحين، والتنسيق الوثيق مع "خلية الإجلاء" والجهات المختصة لمعالجة إشكاليات التراخيص ونوعية البضائع، بما يضمن مرونة العمل.

النقل البري إجراءات عاجلة

قطاع النقل البري يمس حياة آلاف المواطنين يومياً لم تغفل الوزارة عن تشخيص المشكلات المتراكمة منذ سنوات خصوصا في ميناء الوديعة البري، سواء في جانب التسيب الإداري، أو عدم الالتزام باللوائح، وصولاً إلى عمليات الجباية غير القانونية التي ترهق كاهل المسافرين وتزايد أعداد المعتمرين.

وقال وزير النقل: "نؤمن أن المسؤولية تكليف لا تشريف، وأن هدفنا الأساسي هو تحويل ميناء الوديعة من نقطة معاناة إلى بوابة عبور منظمة وآمنة ،و لن نتهاون في اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بتحسين الأداء، وسنمضي قدماً في تنظيم هذا القطاع الحيوي".

واتخذت الوزارة مصفوفة عاجلة لمعالجة الازدحام وتكدس المعتمرين، وضمان انسيابية الحركة بالتنسيق الكامل مع وزارة الأوقاف والإرشاد. و مراجعة تصاريح شركات النقل البري بدقة، وتنظيم عملها بما يمنع العشوائية ويضمن تقديم خدمة تليق بالمواطن اليمني.

ومنع أي تداخل في الصلاحيات بين الجهات العاملة في الميناء، وتطبيق القانون بصرامة ضد أي مخالفات أو تجاوزات مالية وإدارية.

وزير النقل:

- خدمات النقل حيوية وسنمضي قدماً في تنظيمها
- النقل الجوي استراتيجي وآمن والجهود جارية لتعزيز قدراته
- الموانئ البحرية بوابات اقتصادية ونسعى إلى تطويرها
- إيماننا راسخ بأن القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية

وزير الداخلية في حوار مع «النهار» المصرية:

توحيد القرار العسكري والأمني أولوية لتعزيز استقرار اليمن

أكد معالي وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان أن القيادة السياسية تعمل على توحيد القرارين العسكري والأمني، ودمج الوحدات الأمنية وتنظيم التشكيلات المختلفة، بما يسهم في رفع مستوى الانضباط وتعزيز الجاهزية الأمنية في البلاد.

وقال اللواء حيدان في حوار مع (صحيفة النهار المصرية): إن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس رشاد العليمي وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي يبذلون جهوداً لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، مشيراً إلى عقد اجتماعات مؤخراً لتنفيذ هذا التوجه من خلال تشكيل لجنة للإشراف على دمج الوحدات وتنظيم الجوانب المالية والإدارية والعملياتية.

وأوضح وزير الداخلية أن البلاد تواجه تحديات استثنائية نتيجة تراكمات الحرب والانقسام المؤسسي والضغوط الاقتصادية، وانتشار السلاح، وتهريب المخدرات، إلى جانب محاولات الجماعات الخارجة عن القانون زعزعة الاستقرار، مؤكداً أن وزارة الداخلية تعمل وفق رؤية تهدف إلى إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وتعزيز حضور الدولة في المحافظات المحررة.

وأشار إلى أن الوزارة ركزت خلال الفترة الماضية على إعادة تفعيل مراكز التدريب وتحديث البرامج التأهيلية والانتقال من التدريب التقليدي إلى التدريب التخصصي والتقني، إلى جانب تطوير نظم الاتصال والقيادة والسيطرة لضمان سرعة الاستجابة ورفع كفاءة الأداء الأمني.

وفي ما يتعلق بالتحول الرقمي، أوضح الوزير أن الوزارة أطلقت عدداً من المشاريع التقنية، أبرزها تدشين العمل بالبطاقة الذكية الإلكترونية، التي ستسهم في توحيد قواعد البيانات وربط المؤسسات وتحديث السجلات المدنية والأمنية، بما يساعد في مكافحة التزوير وتنظيم الخدمات وبناء سياسات تعتمد على بيانات دقيقة.

وأكد أن شعار الوزارة «الإنسان أولاً» يعكس توجهها لوضع المواطن في صدارة الاهتمامات، من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات، وتعزيز حماية الحقوق والحريات، وترسيخ سيادة القانون.

وعن العلاقات مع مصر، أشار وزير الداخلية إلى عمق العلاقات التاريخية بين اليمن ومصر، مثمناً الموقف المصري الداعم لليمن بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي يعكس التزاماً عربياً بحماية الدولة الوطنية والحفاظ على استقرار المنطقة.

كما أكد أن التعاون العربي والدولي يمثل ركيزة مهمة في دعم جهود اليمن الأمنية، من خلال التدريب وتبادل المعلومات والدعم الفني والتقني في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية.

وأشار إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم اليمن سياسياً وأمنياً واقتصادياً وإنسانياً، موضحاً أن هذا الدعم أسهم في تعزيز صمود مؤسسات الدولة وتحسين الوضع الأمني في المحافظات المحررة.

وفي الشأن السياسي، أكد الوزير أن اليمن تمر بمرحلة دقيقة عقب تشكيل الحكومة الجديدة، تمثل فرصة لإعادة ترتيب الأولويات وتوحيد الجهود وإعادة بناء مؤسسات الدولة، مشدداً على أن نجاح المسار السياسي سينعكس مباشرة على الاستقرار الأمني وتحسين الأوضاع المعيشية.

وأضاف أن الحوار الوطني الشامل يمثل المدخل الحقيقي لبناء دولة حديثة قائمة على الشراكة والعدالة وسيادة القانون، لافتاً إلى أن المؤسسة الأمنية ستظل مظلة وطنية جامعة تعمل لخدمة جميع المواطنين بعيداً عن الاستقطابات السياسية.

الإرياني: تلويح الحوثيين بالانخراط في النزاع العسكري لصالح إيران محاولة للهروب من الضغوط الداخلية

قال وزير الإعلام معمر الإرياني: "إن تلويح مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الايراني بالانخراط في النزاع العسكري القائم يمثل محاولة واضحة للهروب من الاستحقاقات والضغوط الداخلية المتصاعدة في مناطق سيطرتها، وفي مقدمتها المطالب المتزايدة بصرف رواتب الموظفين المتوقفة منذ سنوات، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة التي تدهورت بشكل غير مسبوق".

وأضاف معمر الإرياني في تصريح صحفي: "أن المليشيات التي فشلت طوال سنوات انقلابها في إدارة المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتها، أو في معالجة الانهيار الاقتصادي والمعيشي الذي يعانيه السكان، اعتادت على تصدير أزماتها إلى الخارج وافتعال معارك جديدة لصرف الأنظار عن الأوضاع الكارثية التي يعيشها المواطنون، في محاولة مستمرة لتبرير فشلها وتخفيف الضغوط الشعبية المتزايدة عليها".

وأشار الإرياني إلى أن مليشيات الحوثي دأبت منذ انقلابها الغاشم على فتح جبهات حرب متتالية تحت راية المشروع الإيراني، وتحويل اليمن إلى ساحة صراع إقليمي، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في تفاقم معاناة ملايين المواطنين في مناطق سيطرتها، والذين يواجهون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة في ظل انهيار الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واستمرار انقطاع الرواتب.

وأكد الإرياني أن المليشيا، وعلى الرغم من هذه الظروف القاسية التي يعيشها اليمنيون في تلك المناطق، تسعى اليوم مرة أخرى إلى الزج باليمن في أتون الحرب الدائرة في المنطقة، في خطوة تعكس بوضوح أن أولوياتها لا ترتبط بمعاناة المواطنين أو احتياجاتهم المعيشية، بل بتنفيذ أجندة إيران وتقديم نفسها كأداة في معاركها الإقليمية، حتى وإن كان الثمن مزيداً من المعاناة لليمنيين ومزيداً من الدمار لبلدهم.

وأضاف الإرياني: "في ظل تصاعد حالة السخط الشعبي في مناطق سيطرة المليشيا، تبدو محاولات الحوثيين اليوم للانخراط في الحرب الدائرة جزءاً من سياسة معتادة تقوم على خلق حالة تعبئة دائمة وافتعال أزمات خارجية، تتيح لها الاستمرار في فرض سيطرتها وتبرير فشلها، بينما يبقى اليمنيون هم من يدفعون الثمن الأكبر لهذه السياسات التي تقدم مصالح إيران وأجندتها الإقليمية على مصالح اليمن واستقراره".

بطاقة إنتاجية 48 طائرة ليرتفع تدريجياً ليصل إلى 200 طائرة سنوياً

اتفاقية سعودية صينية لإنشاء خط تصنيع طائرات «وينغ لونغ-٣» بدون طيار في جدة

- 26سبتمبر- متابعات:

وقعت وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية مطلع الأسبوع، مع شركة الصناعات الجوية الصينية AVIC ، اتفاقية بقيمة 5 مليارات دولار لإنشاء خط إنتاج لطائرات "وينغ لونغ3-" المسيرة داخل السعودية.

الهدف الأولي هو إنتاج 48 طائرة سنويا.

ويعد هذا الاتفاق خطوة مهمة لتحول التعاون بين #الصين والشرق الاوسط من مجرد بيع السلاح إلى التصنيع العسكري المشترك، حيث وقد سبق لسلاح الجو في وزارة الدفاع السعودية، بأن اختبر طائرة وينغ لونغ3- في ظروف قتال حقيقية، قبل توقيع الاتفاقية ونفذت الطائرة أكثر من 200 مهمة قتالية.

وفي 2025 خلال التوتر بين الهند وباكستان تم استخدام 12 طائرة خلال 15 دقيقة لضرب 3 مواقع رادار، وتم تدمير 40٪ من قدرات الدفاع الجوي للعدو. هذه النتائج أعطت السعودية ثقة كبيرة في هذه الطائرة.

الطائرة مصممة للعمل في البيئات القاسية والصحراوية، ويمكنها العمل في حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية مع وجود الغبار والرمال.. وتستطيع الطائرة التحليق أكثر من 10,000 كيلومتر والبقاء في الجو أكثر من 40 ساعة، ويمكنها مراقبة البحر الاحمر وخليج عدن باستمرار.

كما تم اختبار أنظمتها باستخدام تدريب يحاكي الطيران في المناطق الجبلية للتأكد من قوة النظام.

وشملت الاتفاقية: إنشاء قاعدة إنتاج للطائرات المسيرة في السعودية، ونقل تقنيات جزئية للصيانة والتشغيل، ودمج أنظمة التحكم والقيادة والاتصالات.

ومن المتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للطائرات المسيرة تدريجيا إلى 200 طائرة سنويا بحلول 2030.

إعلانات قضائية

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ أسامه مساعد مبارك ناصر سيف بدعوى إضافة اسم جده الثالث علي إلى اسمه بحيث يكون الاسم أسامه مساعد مبارك ناصر علي سيف ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تقدم أمام محكمة مأرب الابتدائية الأخ / محمد بن علي جابر حسن الشبواني للإبلاغ عن بصيرته المفقودة عبر وكيله / حسين محسن احمد ناصر المقرح والمحررة بخط كاتبها الأمين الشرعي / علي بن علي غالب عبار بتاريخ ١٣ / ٩ / ٢٠١١ م واصل المبيع قطعة أرض من الأراضي الواقعة في مدينة مأرب الجديدة المسمى بالمجمع والمبيع على الشارع الدائري الجنوبي المسمى شارع خولان الجنوبي في المقسم أبو تسعة أمتار مقسم الأشراف آل الأمير وذلك تسعة أمتار وعرضه شرقا وغربا على الشارع الدائري الجنوبي شارع خولان الجنوبي في طول مائة متر شمالا وجنوبا يحمد المبيع المذكور من جهة الشرق والغرب بداية ونهاية عرض التسعة المتر المباعة في العرض عرض مقسم الأشراف آل عبيد ويحدها من جهة الشمال الشارع الدائري الجنوبي المسمى شارع خولان الجنوبي ويحدها من جهة الجنوب نهاية طول المبيع بنهاية طول المائة المتر الطول ، من البائع إليه/ الشريف صالح بن محمد حسين محمد الأمير الملقب العجي، وكان ثمن المبيع المذكور مبلغ وقدره اثنان مليون وسبعمائة الف ريال يمني .

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد أحمد سعيد الظبع بدعوى إضافة لقبه إلى اسمه بحيث يكون اسمه الصحيح كاملا محمد أحمد سعيد الظبع العامري ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية انه وبناء على قرار المحكمة في جلستها العلنية في القضية المدنية رقم 19 لسنة 47هـ بين طرفيها المدعي / عبدالله احمد سالم الربيدي والمدعى عليه/ بشيرمحمد قاسم ناجي سعيد والذي قضى بالنشر عن المدعى عليه بشير محمد قاسم ناجي سعيد للحضور الى جلسات المحكمة للرد على الدعوى المقدمة ضده من المدعي خلال الفترة القانونية.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية بأن على المدعى عليه/فارس عبده ناجي علي الشرجي الحضور الى محكمة حريب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة من المدعية/ريم عبدالله محمد علوي الجفري.

■ يعلن عقيد طيار ركن / محمد قاسم حسين قاسم الثلايا عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم(67235) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الأمن العسكري أو الى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن الاخ/وليد محسن عبدالله الجيشي عن فقدان بطاقته الشخصية الصادرة من امانه العاصمة ـ شعوب برقم(01210052550) فعلى من وجدها إيصالها الى أقرب مركز شرطة.

26 سبتمبر
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ
الموافق 12 مارس 2026م

أشادا بالتلاحم المجتمعي إلى جانب أبطال القوات المسلحة في معركتهم الوطنية

وكيلا محافظة تعز يتفقدان المرابطين في مواقع اللواء 35 مدرع

أشادا وكيل أول محافظة تعز الدكتور عبدالقوي المخلافي، ووكيل المحافظة لشؤون الدفاع والأمن اللواء الركن عبدالكريم الصبري، بالروح الوطنية والصمود الذي يجسده أبطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات القتال وبالتلاحم المجتمعي لأبناء الحجرية إلى جانب القوات المسلحة في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية.

جاء ذلك اثناء تفقدهما للمرابطين من أبطال القوات المسلحة في مواقع اللواء 35 مدرع جنوب محافظة تعز.

واطّلع وكيلا المحافظة خلال الزيارة على مستوى الجاهزية القتالية والمعنويات العالية التي يتمتع بها أفراد الجيش في مواقعهم، وخلال الزيارة نقل وكيل أول المحافظة تحيات القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، وتحيات محافظ محافظة تعز نبيل شمسان، إلى القادة والضباط والصف والجنود المرابطين في مواقع الشرف والبطولة.. مثمناً صمودهم وتضحياتهم في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية والدفاع عن الثورة والجمهورية.

بدوره شدد وكيل المحافظة لشؤون الدفاع والأمن اللواء الركن عبدالكريم الصبري على ضرورة الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية واليقظة القتالية لمواجهة أي طارئ.. مشيداً بالانضباط العسكري والمعنويات المرتفعة التي يتمتع بها أبطال الجيش في مواقعهم.

من جانبه رحب قائد اللواء 35 مدرع العميد الركن عبدالرحمن الشمساني بزيارة قيادة المحافظة، مثمناً اهتمام السلطة المحلية بمحافظة تعز ودعمها المتواصل للجيش الوطني.. مؤكداً أن منتسبي اللواء سيظلون اوفياء مخلصين في الدفاع عن الوطن، ثابتين على العهد في مواصلة معركة تحرير الوطن و استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والعيش الكريم.

أبطال الجيش يفشلون هجمات مليشيا الحوثي الإرهابية في تعز وصعدة

يسطر أبطال القوات المسلحة في مختلف جبهات القتال ملاحم بطولية ويؤدون واجبهم الوطني بكل شجاعة وإخلاص، مرابطين في مواقع الشرف والبطولة دفاعاً عن الوطن وأمنه واستقراره وسيادته، ويقفون على خطوط المواجهة بيقظة عالية واستعداد قتالي دائم، يرصدون تحركات العدو بدقة ويتعاملون بحزم مع أي محاولات عدائية تستهدف أمن الوطن واستقراره.

وتؤكد الملاحم البطولية أن الروح القتالية العالية والانضباط العسكري وعدالة القضية شكّلا سداً منيعاً في وجه مخططات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، التي تواصل محاولاتها اليائسة لتحقيق أي اختراق ميداني بعد سلسلة طويلة من الإخفاقات والهزائم المتكررة.

وخلال أيام الأسبوع، تمكن أبطال القوات المسلحة من إفشال محاولات تصعيد شنتها مليشيا الحوثي الإرهابية في جبهات محافظتي تعز وصعدة، في مشهد يجسد بسالة المقاتلين وإصرارهم على الدفاع عن الأرض والإنسان، وإحباط كل المخططات الإرهابية الحوثية.

ففي محافظة تعز، أكدت مصادر عسكرية أن أبطال الجيش في محور تعز تمكنوا من إفشال محاولة هجومية وتسلل لعناصر مليشيا الحوثي الإرهابية في الجبهة الغربية للمدينة، وأوضحت المصادر أن المواجهات اندلعت عقب محاولة عناصر المليشيا التسلل إلى مواقع الجيش تحت جنح الظلام، غير أن يقظة أبطال القوات المسلحة ورصدهم الدقيق لتحركات عناصر المليشيا مكّنهم من التصدي الحازم لعناصر المليشيا وسحقها.

وبحسب المصدر العسكري في محور تعز، فإن المواجهات التي اندلعت في الجبهة الغربية أسفرت عن تكبيد المليشيا الحوثية خسائر بشرية ومادية كبيرة، حيث لقي عدد من عناصرها مصرعهم بنيران أبطال الجيش، بينهم القيادي الميداني الحوثي المدعو "عدنان حسين السبيتي"، فيما اضطرت بقية العناصر المتسللة إلى الفرار تحت وطأة الضربات المركزة التي وجهتها القوات المرابطة في تلك الجبهة.

وأشار المصدر إلى أن هذا النجاح الميداني يعكس مستوى الجاهزية العالية التي تتمتع بها وحدات الجيش في محور تعز، مؤكداً أن القوات المسلحة تتابع تحركات المليشيا بدقة، ولن تتهاون في التعامل مع أي تصعيد أو اعتداء يستهدف مواقعها أو يحاول المساس بأمن المدينة وسلامة سكانها.

وفي جبهة رازح بمحافظة صعدة، أحبط أبطال الجيش هجوماً واسعاً شنته عناصر المليشيا على مواقع الجيش وأوضحت مصادر عسكرية أن مليشيا الحوثي الإرهابية شنت هجوماً على مواقع الجيش في جبل الأزهور ومنطقة الحنكة، مستخدمة تغطية نارية كثيفة بالمدفعية والأسلحة المتوسطة، بالتزامن مع تحليق مكثف للطيران المسيّر وانتشار القناصة، في محاولة يائسة لإحداث اختراق ميداني.

غير أن أبطال لواء الواجب الأول كانوا على قدر المسؤولية، حيث تصدوا للهجوم بكل بسالة، وتمكنوا من إحباطه بشكل كامل، مكبدين المليشيا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. وقد أجبرت الضربات المحكمة التي وجهها أفراد الجيش ما تبقى من عناصر المليشيا على التراجع والفرار بعد فشلهم في تحقيق أي تقدم.

وأكدت المصادر أن هذا التصعيد يأتي ضمن سلسلة من المحاولات المتكررة التي تنفذها المليشيا الحوثية لاستهداف مواقع الجيش في جبهة رازح، سواء عبر القصف المدفعي أو الطيران المسيّر أو عمليات التسلل، إلا أن هذه المحاولات تصطدم في كل مرة بجاهزية قتالية عالية ويقظة دائمة من قبل القوات المرابطة في تلك الجبهات.

وتعكس هذه الانتصارات الميدانية المتواصلة الكفاءة القتالية والانضباط العسكري الذي تتمتع به وحدات القوات المسلحة، إلى جانب الروح المعنوية المرتفعة لدى المقاتلين الذين يدركون أنهم يخوضون معركة الدفاع عن الوطن والهوية والسيادة الوطنية في مواجهة مشروع مليشاوي مدعوم من الخارج.

وحول قدرات ابطال الجيش وتزامن تصعيد مليشيا الحوثي الارهابية أكد الرائد توفيق محمد أن هذه البطولات تؤكد أن المعركة التي يخوضها الجيش ليست مواجهات عسكرية عابرة، بل هي معركة إرادة وصمود، تتجلى فيها معاني التضحية والفداء التي يقدمها أبطال القوات المسلحة وهم يرابطون في أصعب الظروف وأقسى البيئات القتالية، ثابتين على مواقفهم، مؤمنين بعدالة قضيتهم الوطنية.

وأضاف تثبت كل العمليات والمواجهات البطولية أن القوات المسلحة اليمنية قادرة على إفشال كل مخططات مليشيا الحوثي الإرهابية، مهما حاولت تصعيد هجماتها أو تغيير أساليبها القتالية. فاليقظة العالية، والجاهزية القتالية المستمرة، والخبرة الميدانية المتراكمة لدى أبطال الجيش، تمثل عوامل حاسمة في حماية المكتسبات الوطنية والدفاع عن أمن الوطن واستقراره.

وأشار إلى أن أبطال القوات المسلحة، وهم يرابطون في مواقع العزة والكرامة، خط الدفاع الأول عن اليمن، يكتبون ببطولاتهم صفحات مشرقة من تاريخ التضحية والفداء، مؤكدين أن إرادة الوطن أقوى من كل محاولات الإرهاب الحوثي، وأن كل الهجمات العدائية التي تشنها المليشيا الحوثية مصيرها الفشل والانكسار أمام صمود الرجال الذين نذروا أنفسهم لحماية اليمن وصون كرامته وسيادته وجمهوريته.

المراهقة السياسية في الشرق الأوسط:

من ازدواجية المعايير إلى تغذية الإرهاب

عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ*

في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتداخل المصالح وتتصارع الرؤى، تبرز ظاهرة تستحق التأمل: الفجوة بين السلوك السياسي لبعض الدول والخطابات التي تطلقها. هذه الفجوة، التي يمكن وصفها بحالة من «عدم النضج السياسي» أو «المراهقة الجيوسياسية»، تخلق بيئة خصبة للفوضى والإرهاب، حيث تتداخل الأيديولوجيا بالمصالح وتختلط النوايا المعلنة بالأجندات الخفية .

أحد أبرز مظاهر هذه الظاهرة هو التناقض بين الدول التي ترفع شعارات السلام والتعايش، بينما تعمل في الخلفية على مشاريع جيوسياسية تهدف إلى إعادة رسم حدود المنطقة. تحت عناوين براقة مثل «النظام العالمي الجديد» أو «حلول الصراعات الممتدة»، تُناقش خرائط جديدة للدول في الغرف المغلقة، بعيداً عن إرادة الشعوب ودون مراعاة للنسيج الاجتماعي للمجتمعات.

هذه السياسات المزدوجة لا تخلق ارتباكاً سياسياً فحسب، بل تولد شعوراً عميقاً بعدم الأمان لدى الشعوب. فعندما تكتشف المجتمعات أن من يتحدث باسم السلام يحمل مشاريع لتقسيمها أو إضعافها، تتسع رقعة الاحتقان، وتجد الجماعات المتطرفة في ذلك بيئة مناسبة لتغذية خطابها وتجنيد أتباع جدد.

كما تتجلى هذه المراهقة السياسية في خطاب «وحدة المصير» الذي تتبناه بعض الدول. فبينما تتحدث هذه الدول عن «الأمة الواحدة» و «المصير المشترك»، تتحول في الواقع إلى أدوات لتمديد نفوذ قوى خارجية، أو تمارس سياسات تدخلية في شؤون جيرانها تحت شعارات التضامن الإقليمي.

هذه الازدواجية تخلق ارتباكاً عميقاً في العلاقات الإقليمية. فالدول تجد نفسها مضطرة للتعامل مع جاراتها بحذر شديد، لأنها لا تعرف متى يتحول خطاب الأخوة إلى وسيلة ضغط، ومتى تتحول المشاريع المشتركة إلى أدوات صراع. وفي بيئة يسودها الشك والريبة، يصبح بناء الثقة الإقليمية أمراً بالغ الصعوبة.

في السنوات الأخيرة شهدت المنطقة أيضاً طرح مشاريع كبرى للنهضة والتنمية، خاصة في منطقة الخليج. مشاريع طموحة تسعى إلى بناء اقتصاد المعرفة وتنويع مصادر الدخل والارتقاء بالمجتمعات نحو مصاف الدول المتقدمة. غير أن المفارقة تكمن في أن بعض الدول التي تتحدث عن النهضة العربية والإسلامية تعقد في الوقت ذاته شراكات استراتيجية مع قوى خارجية ثبت عداؤها التاريخي لمصالح المنطقة.

هذه الشراكات قد تقدم مكاسب آنية، لكنها تضعف في المدى البعيد فرص تحقيق نهضة مستقلة. وهنا يظهر التناقض بين «مشاريع النهضة الداخلية» و «شراكات الهزيمة الخارجية»، وهو تناقض يضع الشعوب أمام سؤال جوهري: كيف يمكن لمشروع تنموي أن يكتسب الثقة إذا كان محاطاً بتحالفات قد تقوض أهدافه على المدى الطويل؟

كما تظهر المشكلة أيضاً في بعض الشراكات الاقتصادية التي تتحول مع الوقت إلى أدوات للهيمنة السياسية أو النفوذ غير المتوازن. فعندما تستخدم الاستثمارات كوسيلة للتأثير في القرار السيادي، تصبح الشراكة الاقتصادية باباً للتدخل السياسي.

في ظل هذه التعقيدات، يبرز النموذج السعودي كحالة مختلفة تستحق التأمل. فقد سعت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة إلى تقديم نموذج للسياسة المتزنة التي تجمع بين حماية المصالح الوطنية والانفتاح على العالم مع الحفاظ على الثوابت.

يتجلى ذلك في وضوح الرؤية الاستراتيجية التي تجسدت في «رؤية 2030»، وفي التوازن الذي تحرص عليه المملكة في علاقاتها الدولية، حيث تسعى لبناء شراكات متعددة دون أن تتحول إلى أداة في صراعات الآخرين.

كما اتخذت السعودية موقفاً واضحاً في مواجهة التطرف، عبر مكافحة الإرهاب أمنياً وفكرياً، و العمل على تجفيف مصادر تمويله، إضافة إلى دورها في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال المبادرات السياسية و المساعدات التنموية.

إن الفجوة بين الخطاب السياسي والسلوك الفعلي في بعض دول المنطقة أسهمت في خلق بيئة مضطربة تغذي التطرف والعنف. تجاوز هذه الحالة يتطلب نماذج أكثر نضجاً في إدارة العلاقات الدولية تقوم على الوضوح والمسؤولية واحترام سيادة الدول، وفي هذا السياق يقدم النموذج السعودي مثالاً على إمكانية بناء سياسة متوازنة تجمع بين الواقعية والثبات والانفتاح، بما قد يفتح الباب لعلاقات إقليمية أكثر استقراراً وبيئة أقل احتضاناً للإرهاب.

في مقر متواضع، ينشغل عدد من الصحفيين بمتابعة آخر التحديثات القادمة من الجبهات، خلف مكاتب بسيطة تتكدس عليها أوراق وتقارير ميدانية يعملون بصمت لإخراج العدد الجديد من صحيفة "26 سبتمبر"؛ الصحيفة التي واكبت مسيرة الجيش الوطني منذ تأسيسه، وظلت صوتا نابضا باسم القوات المسلحة في أحلك الظروف.

يواجه الإعلام العسكري اليوم، وفي مقدمته الصحيفة، تحديات كبيرة، تتمثل بشحة الإمكانيات الفنية المعتبرة، وعدم وجود دعم لوجستي يمكنها في تأدية رسالتها الاعلامية التوعوية.. يعمل اغلب الصحفيين، وبإرادة لا تلين، ليبقى صوت القوات المسلحة مسموعا مهما اشتدت التحديات.

ربما لا يعرف كثيرون أن الصحيفة التي يطالعونها اليوم بصيغة(PDF)لم تعد تطبع ورقيا منذ سنوات، ومع ذلك لم تتوقف، واستمرت الصحيفة في الصدور بجهود كبيرة تبذلها قيادة دائرة التوجيه المعنوي ورئاسة هيئة التحرير وكادر صحفي يؤمن بأهمية المعركة الإعلامية والرسالة الصحافية في المعركة الوطنية، وبأن خفوت صوت القوات المسلحة يعني ترك ساحة الإعلام فارغة أمام دعاية المليشيا الحوثية الإرهابية وأكاذيبها.

خليل الزكري

«26 سبتمبر» صوت القوات المسلحة في جبهة الكلمة ومعركة الوعي

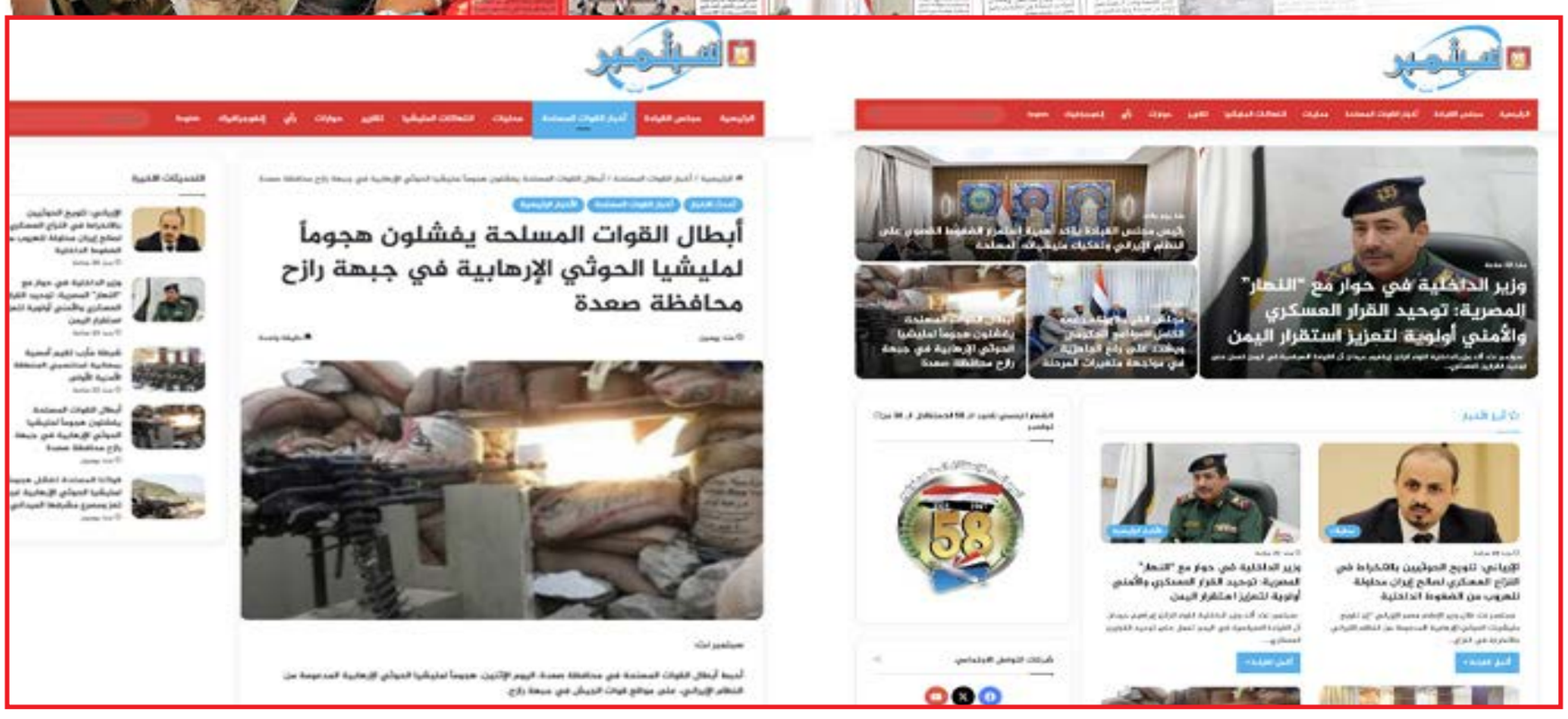

لقد اختار هؤلاء الصحفيون أن يخوضوا معركة مختلفة؛ معركة الكلمة، حتى يبقى للقوات المسلحة منبر يروي قصتها، ويوثق تضحيات جنودها الأبطال، ويقدم الحقيقة للرأي العام في زمن تختلط فيه الوقائع بالدعاية والزيف.

الإعلام العسكري جبهة موازية

في زمن لم تعد الحروب فيه تحسم بالرصاص والبارود وحدهما، فالمعركة تمتد أيضا إلى العقول؛ إلى الوعي، حيث تلعب الكلمة دورا لا يقل تأثيره عن السلاح، لذلك يعد الإعلام العسكري جبهة موازية للجبهات المشتعلة في الميدان.

في جبهات مثل مريس الضالع وتعز والجوف ومأرب وصنعاء وحجة وصعدة والحديدة وشبوة، يقاتل الجنود دفاعا عن الجمهورية، بينما يقاتل الإعلاميون في جبهة موازية؛ جبهة الوعي، حيث تتمثل مهمتهم بنقل الحقيقة من قلب المعركة، وتعزيز معنويات المقاتلين الأبطال، وكشف التضليل الذي تحاول المليشيا الحوثية نشره عبر منصاتها الإعلامية.

وفي الحالة اليمنية تكتسب المعركة الإعلامية أهمية مضاعفة، فالمليشيا الحوثية تدير ماكينة إعلامية نشطة تسعى إلى تزييف الوقائع وترويج رواياتها، في محاولة لإطالة أمد الحرب وتشويه صورة معركة استعادة الدولة والهوية الوطنية، وهنا يصبح الإعلام الوطني خط الدفاع الأول عن القضية الوطنية.

جهد كبير بإمكانات شحيحة

رغم شحة الإمكانات، يواصل كادر "26 سبتمبر" وموقعها الإلكتروني "سبتمبر نت" عملهم اليومي بإصرار لافت، فالصحيفة لا تزال تقدم تغطيات ميدانية، وتقارير إنسانية، ومقالات تحليلية تسلط الضوء على معركة استعادة الدولة.

هذا الجهد، تبرز نماذجه واضحة في أعداد الصحيفة وموقعها: تقارير ميدانية من جبهات القتال تروي قصة مقاتلين يفطرون في الخنادق بينما تبقى أعينهم على ناظور المراقبة، وتقارير عن عمليات نوعية للقوات الأمنية في إحباط محاولة تهريب المخدرات والأسلحة القادمة من إيران، إضافة إلى مواد تحليلية تتناول جهود القيادة العسكرية والسياسية ممثلة بالقائد الاعلى للقوات المسلحة وزملائه اعضاء مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ووزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان العامة، في معركة استعادة مؤسسات الدولة، وفي تعزيز بناء المؤسسة العسكرية على أسس الاحتراف والحوكمة.

فهذه المواد ليست مجرد أخبار عابرة، أكثر مما هي توثيق يومي لتضحيات منتسبي المؤسستين الدفاعية والأمنية، وإسهام في حماية المجتمع من الشائعات وحروب المعلومات المضللة.

إن استمرار "26 سبتمبر" في الصدور رغم كل الصعاب يعد في حد ذاته قصة صمود؛ صمود يحتاج إلى دعم مؤسسي يعزز قدرته على الاستمرار والتطوير.

وقد أظهر وزير الدفاع الفريق الركن الدكتور طاهر العقيلي، خلال اجتماعاته مع قيادات الوزارة ورؤساء الهيئات، اهتماما واضحا ببناء المؤسسة العسكرية وفق رؤية استراتيجية حديثة، مع التأكيد على أهمية التوجيه المعنوي ورفع الروح المعنوية للمقاتلين.

ومن هذا المنطلق، فإن الالتفاتة إلى صحيفة "26 سبتمبر" ودعمها تقنيا ومهنيا وماديا تمثل خطوة طبيعية وضرورية في مسار تطوير الإعلام العسكري، بما يوازي الدور الذي تؤديه القوات المسلحة في الميدان.

في زمن الحرب، الإعلام ليس ترفا، ولكنه أحد الأدوات الأساسية للمعركة، فكما يستحق الجندي في الجبهة أفضل العتاد، يستحق صوته أيضا إعلاما قويا ونوعيا، قادرا على نقل الحقيقة والدفاع عنها.

صوت الجيش .. البقاء مرتفعا

من داخل غرفة تحرير متواضعة في مدينة مأرب، يواصل صحفيو "26 سبتمبر" أداء مهمتهم اليومية، بمثل عزيمة إخوانهم في الجبهات، مرابطون في موقعهم، يكتبون عن المعركة ويؤرخون لتضحيات ابطالها.

رسالتهم بسيطة وواضحة: أن يبقى صوت القوات المسلحة حاضرا بقوة، وأن تبقى الحقيقة حية في ذاكرة اليمنيين. ففي معركة استعادة الدولة، قد تختلف الجبهات، لكن الهدف واحد، وكما يحمل الجندي بندقيته دفاعا عن الوطن، يحمل الصحفي قلمه ليحمي الحقيقة، في معركة مصيرية مشتركة، يجب أن توظف كافة الطاقات والامكانات من أجلها.

26 سبتمبر
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ
الموافق 12 مارس 2026م

العميد/ عبده إبراهيم الوليدي

الحكم الرشيد..
الطريق إلى قيادة نوعية وعدالة مستدامة

يبرز مفهوم الحكم الرشيد كأحد أهم الركائز لضمان استقرار الدول وتحقيق التنمية المستدامة، لم يكن الحكم الرشيد مجرد شعار يُرفع في المؤتمرات أو وثيقة تكتب في الدساتير، بل هو معيار حقيقي لقياس قدرة الأنظمة على إدارة شؤونها بكفاءة وعدالة، وعلى إنتاج قيادات نوعية قادرة على مواجهة التحديات بروح المسؤولية واحترافية عالية.

حيث يبرز الحكم الرشيد كمنظومة متكاملة من المبادئ التي تضمن إدارة الدولة والمجتمع وفق قواعد العدالة والشفافية والمساءلة، ويقوم على احترام الدستور والقانون، وكذا إشراك المواطنين في صنع القرار (ماكنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون)، مكافحة الفساد، ضمان حقوق الإنسان، إنه ليس مجرد إدارة سياسية فحسب بقدر ما هو واجب ديني ووطني وثقافة تُبنى على الثقة بين القيادة والشعب، وقدرته الفائقة في ادارة المؤسسات فيما يخدم المصلحة العامة للشعب لا المصالح الضيقة أو العنصرية المقيتة.

ومن هذا المنطلق يقوم الحكم الرشيد على عدة مرتكزات مهمة منها:

الأمانة: وهي عبئ ثقيل على من يتقلد المسؤولية ولم يعمل بمقتضاها.

العدالة: ضمان المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.

الشفافية: وضوح القرارات والسياسات أمام الشعب.

المساءلة: محاسبة المسؤولين على أعمالهم.

المشاركة: إشراك المجتمع والشباب في صياغة السياسات.

الكفاءة: إدارة الموارد بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويسبق هذا من قبل الحكومة استراتيجية نوعية لإيجاد الحكم الرشيد لتحويل هذه المبادئ إلى واقع ملموس، وأن تكون هذه الاستراتيجية واضحة تقوم على الآتي:

1) بناء مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على فرض القانون وحماية الحقوق.

2) تأهيل قيادات نوعية عبر برامج تدريبية وتوعوية تركز على النزاهة والقيادة الاحترافية في صوب الهدف.

3) تعزيز الثقافة الديمقراطية الشوروية من خلال نشر الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة والرقابة الشعبية.

4) التحول الرقمي لضمان الشفافية ومكافحة الفساد باستخدام التكنولوجيا.

5) التخطيط بعيد المدى عبر وضع اهداف وطنية مرتبطة برؤية شاملة للتنمية.

فالقيادة النوعية تمتاز بالثبات والاحترافية في إدارة الازمات، والرؤية المستقبلية الثاقبة، والقرب من المجتمع عبر التواصل الفعال والاستماع لهمومهم.

فالحكم الرشيد ليس حُلماً بعيد المنال، بل هو مشروع حضاري يبدأ من بناء الإنسان القائد، ويمتد إلى بناء مؤسسات عادلة وفعالة، وعندما تتلاقى العدالة مع الاحترافية في القيادة يصبح الهدف الوطني أكثر وضوحاً، وتتحول الدولة الى نموذج يُحتذى به في التنمية والاستقرار.

جرائم الفتنة في قانون الجرائم والعقوبات العسكرية اليمني

«دراسة تحليلية في ضوء المادتين ٢٤ و ٢٥»

بقلم القاضي/ صلاح القميري

أفرد المشرع اليمني في قانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم 21 لسنة 1996 جرائم الفتنة في الباب الثالث وتحديداً في المادتين (24) و(25)، وذلك إدراكاً منه لخطورة هذه الجرائم على تماسك المؤسسة العسكرية وأمن الدولة، فقد نصت المادة (24) على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس عشرة سنة كل من أحدث فتنة بين أفراد القوات المسلحة، أو ساهم، أو اتفق مع غيره على إحداثها، أو بجزاء يتناسب مع نتائج الجريمة مع مراعاة ما نص عليه القانون العام، وتصل العقوبة إلى حد الإعدام إذا أسفرت عن إزهاق نفس".

ونصت المادة (25) على أنه: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات من ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

أ- حضوره الفتنة وتقصيره في إخمادها مع تمكنه من ذلك.

ب- تقصيره في الإبلاغ في الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائي مع تمكنه من ذلك.

وبقراءة المادتين معاً، يتبين أن القانون حدد أربع صور مستقلة للجرائم التي تقع من أي شخص خاضع لقانون العقوبات العسكرية، وهي:

- إحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة.
- المساهمة في الفتنة أو الاتفاق مع الغير على إحداثها.
- حضور الفتنة والتقصير في إخمادها مع التمكن من ذلك.
- التقصير في الإبلاغ الفوري عن الفتنة أو الاتفاق الجنائي عليها مع التمكن من ذلك.

والجانب الأساسي هنا أن هذه الأفعال لا تشكل جريمة واحدة بصور متعددة، وإنما يشكل كل منها جريمة قائمة بذاتها، لها أركانها المستقلة، ويمكن أن تتعدد وتتراكم مسؤوليا إذا ارتكب الجاني أكثر من واحد منها.

أولاً: تعريف الفتنة.

نهج المشرع اليمني مسلكاً حكيماً بتجنب وضع تعريف جامد للفتنة، انطلاقاً من المبدأ الأصولي بأن "التعريفات من شأن الفقه والقضاء لا المشرع". وهذا يمنح النص مرونة كافية لاستيعاب المتغيرات وصور التمرد المستحدثة، وتكييف الأفعال وفقاً لعلة التجريم دون التقيد بقوالب لفظية ضيقة.

هذا وقد استقر الفقه والقضاء المقارن (كالدكتور مأمون سلامة) على تعريف الفتنة بأنها:

"مقاومة شخصين فأكثر من الخاضعين للقانون العسكري للسلطات الشرعية، أو عدم الانصياع لها؛ بقصد التمرد أو عزلها أو الخروج عن طاعتها".

وعلى ضوء ما سبق، تقوم الفتنة على العناصر التالية:

- السلوك الإجرامي: ويتمثل في المقاومة أو عدم الانقياد للأوامر والأنظمة العسكرية. وهو سلوك قد يكون إيجابياً (بالمقاومة الفعلية للسلطات) أو سلبياً (بعدم تنفيذ الأوامر) ويدخل في نطاقه الاحتجاج والمظاهرات غير القانونية، حتى لو كانت مصحوبة شكلياً بتنفيذ الأوامر.
- الجماعة: يجب أن يصدر السلوك من شخصين فأكثر من الخاضعين للقانون العسكري وهذا ركن جوهري، فلا تتحقق جريمة الفتنة بفرد واحد مهما كان موقعه.
- القصد الخاص: يجب أن يتجه قصد الجناة إلى عزل السلطة العسكرية أو الخروج عن طاعتها. فإذا تخلف هذا القصد، لا تقوم جريمة الفتنة، بل قد تدخل الأفعال في إطار جرائم أخرى مثل مخالفة الأوامر أو عصيانها.

ثانياً: العناصر المشتركة في جرائم الفتنة

- صفة الجاني: الجاني في جميع هذه الجرائم يجب أن يكون من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الجرائم والعقوبات العسكرية، أصالة أو حكماً. فإذا ارتكب الجريمة شخص مدني فإنه لا يعاقب بموجب هاتين المادتين بل بموجب نصوص جرائم أمن الدولة في قانون العقوبات العام.
- المصلحة المحمية: المصلحة التي يحميها المشرع هنا هي أمن وسلامة القوات المسلحة ووحدة صفوفها. ولذلك وسع المشرع نطاق التجريم ليشمل كل فعل يهدد هذه المصلحة، سواء بالإضرار الفعلي أو بمجرد التهديد بالضرر.

ثالثاً: صور جرائم الفتنة

الصورة الأولى:

إحداث الفتنة أو المساهمة فيها أو الاتفاق عليها (المادة 24) تعد هذه الجريمة من جرائم السلوك والنتيجة، حيث يتطلب قيامها توافر رابطة سببية بين السلوك الإجرامي ونتيجة هي وقوع الفتنة فعلاً (أي إحداث الانقسام في الصفوف وعدم الانصياع للأوامر).

الركن المادي:

يتمثل في أي سلوك إيجابي أو سلبي، بالقول أو الفعل أو الإشارة، من شأنه إحداث الفتنة وتشمل المساهمة بجميع صورها (أصلية أو تبعية) كما جرم المشرع الاتفاق الجنائي على إحداث الفتنة بوصفه جريمة مستقلة، حتى لو لم تبدأ أي إجراءات تنفيذية، ومجرد تلاقي الإرادتين يكفي لقيام الجريمة.

الركن المعنوي:

يقوم على القصد الجنائي العمدي (العلم والإرادة)، حيث يجب أن تنصرف إرادة الجاني إلى إحداث الفتنة أو المساهمة فيها. فإذا تحققت النتيجة دون قصد (بخطأ غير عمدي) فلا عقاب، لأن القانون لم ينص على صورتها غير العمدية.

الصورة الثانية:

حضور الفتنة والتقصير في إخمادها (المادة 25/أ)

الركن المادي:

يقوم على عنصرين:

(أ)- حضور الفتنة، أي أن يكون الجاني في موقع تصل إليه نتائجها تحت سمعه أو بصره،

(ب)- التقصير في إخمادها بالرغم من التمكن من ذلك. والقدرة على الإخماد تقديرية، تخضع لمركز الجاني وسلطته. ويكفي لبذل الجهد، ولا يُشترط تحقيق نتيجة إيجابية.

الركن المعنوي:

تتميز هذه الجريمة بأنها تقوم على القصد الجنائي (بإرادة الامتناع عن الإخماد) وعلى الخطأ غير العمدي(بالإهمال في الإخماد) وقد ساوى المشرع بينهما في المسؤولية، وهو أمر لافت.

الصورة الثالثة:

التقصير في الإبلاغ عن الفتنة أو الاتفاق عليها (المادة 25/ب).

الركن المادي:

يتمثل في الامتناع عن الإبلاغ الفوري للقائد المختص، مع العلم بوقوع الفتنة أو الاتفاق عليها، والقدرة على الإبلاغ. فالتأخر عن المدة الكافية للإبلاغ، وفقاً للظروف وبما يحقق الركن المادي.

الركن المعنوي:

يقوم أيضاً على القصد الجنائي (التأخر المتعمد) والخطأ غير العمدي (الإهمال في الإبلاغ)، وقد ساوى المشرع بينهما، وينتفي الركن إذا حالت ظروف قهرية دون الإبلاغ. ويلاحظ أن الإبلاغ يجب أن يكون للقائد، فإن كان القائد متورطاً فيجب الإبلاغ للمستوى الأعلى.

رابعاً: نظام العقوبات

- العقوبة الأصلية (المادة 24): الحبس مدة لا تزيد على 15 سنة. وتشدد العقوبة لتصل إلى الإعدام إذا أسفرت الفتنة عن إزهاق روح. وتنطبق هذه العقوبات على الفاعل الأصلي والمساهم والمتفق على إحداث الفتنة وفقا للقواعد العامة في المساهمة الجنائية.

- العقوبة المخففة (المادة 25):

الحبس مدة لا تزيد على 7 سنوات للحاضر المقصر في الإخماد، وللمقصر في الإبلاغ. ويكون الجاني مسؤولا بوصفه شريكاً في

الامتناع للجريمة التي وقعت وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية.

من خلال استقراء نصوص المادتين (24) و(25) من قانون الجرائم والعقوبات العسكرية اليمني رقم (21) لسنة 1996م ، يمكن الخروج بنتائج الدراسة الشامل :

أولاً: التجريم الواسع

يتبين أن المشرع اليمني تبنى فلسفة قانونية تقوم على الحماية الموسعة للقوات المسلحة، حيث لم يقتصر التجريم على الفاعل الأصلي (محدث الفتنة)، بل امتد ليشمل دائرة واسعة من الأطراف ذات الصلة. فشمل المساهم، والمتفق، بل وصل إلى الحاضر الذي لم يحرك ساكناً لإخماد الفتنة، والمقصر في الإبلاغ. هذه الفلسفة تعكس إدراكاً عميقاً بأن خطر الفتنة لا يكمن فقط فيمن يشعلها، بل أيضاً فيمن يتفرج عليها أو يتكاسل عن منعها أو الإبلاغ عنها، خاصة في مؤسسة تقوم على الانضباط والطاعة.

ثانياً: استقلالية الجرائم

الأهم في هذا الباب هو أن الأفعال الأربعة المنصوص عليها تشكل جرائم مستقلة لا صور متبادلة لجريمة واحدة. وهذا يعني أن الجاني الواحد يمكن أن يسأل عن أكثر من جريمة إذا ارتكب أكثر من فعل(كأن يحدث الفتنة ويقصر في إخمادها) فتتعدد الجرائم ويتعدد العقاب وفقاً لقواعد التعدد. كما أن لكل جريمة أركانها الخاصة التي تميزها عن غيرها.

ثالثاً: دور القصد الخاص كمعيار تمييز

يمثل القصد الخاص (عزل السلطة العسكرية أو الخروج عن طاعتها) حجر الزاوية في تحديد ماهية الفتنة. فهو المعيار الذي يميز الفتنة عن غيرها من المخالفات العسكرية كعصيان الأوامر أو التمرد البسيط. فوجود هذا القصد هو الذي يرقى بالجريمة إلى مستوى الجرائم الخطيرة التي تمس أمن القوات المسلحة ويبرر تغليظ العقوبة فيها.

رابعاً: التوسع في الركن المعنوي

لافت للنظر أن المشرع ساوى في جريمتي الحضور والتقصير في الإخماد (المادة 25/أ) والتقصير في الإبلاغ (المادة 25/ب) بين القصد الجنائي والخطأ غير العمدي. وهذا توسع في الركن المعنوي، يهدف إلى تغليظ المسؤولية على أفراد القوات المسلحة، ودفعهم إلى أقصى درجات اليقظة والحذر، بحيث لا يعذر أحد بالجهل أو الإهمال. لكن هذا التوسع يقابله انتفاء المسؤولية بانتفاء الخطأ، كما في حالات الظروف القاهرة .

خامساً: غموض التعريف والحاجة إلى الاجتهاد القضائي

يبقى الإشكال الأساسي في غياب تعريف تشريعي واضح للفتنة في القانون اليمني، سواء في القانون العسكري أو القانون العام. يلقي بظلاله على التطبيق العملي، ويجعل مهمة تحديد ما إذا كان الفعل يشكل "فتنة" مطروحة للاجتهاد القضائي.

أخيرا: تمثل جرائم الفتنة في القانون العسكري اليمني نظاماً متكاملاً لحماية المؤسسة العسكرية ومن أخطر ما يمكن أن يهددها الانقسام والتمرد. وهي جرائم تعكس خصوصية القانون العسكري الذي يقدم المصلحة الجماعية للقوات المسلحة على أي اعتبار آخر.

نسخة خمينية أخرى.. نجل خامنئي مرشدا لإيران

- الحرس الثوري يتعهد بتأصيل العداوة للعرب وتصدير الثورة

- خطة اسرائيلية لاغتيال المرشد الجديد.. بموافقة ترمب ليعود معلنا عن انتهاء الحرب في إيران

منصور الغدرة

في الغد ينتهي، الاسبوع الثاني للحرب التي يشنها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية على إيران التي تسارع في اطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة على جيرانها العرب ودول الخليج، مدعية بأنه رد منطقي على هذه الحرب التي دمرت البنى التحتية لإيران وقتلت معظم القيادات العسكرية والامنية والسياسية للنظام الايراني بما فيهم المرشد الاعلى للنظام علي خامنئي، ودمرت منشآتها العسكرية والاقتصادية.

على مدى اسبوعين، واسرائيل وامريكا تشن غارات عنيفة على إيران.. لكن -للأسف- النظام الايراني يفرغ غضبه وبعنف منقطع النظير، انتقاما لمقتل معظم قياداته، بإطلاق صواريخها وطائراتها المسيرة باتجاه دول الخليج والاردن، مستهدفا المنشآت المدنية والخدمية في المملكة العربية السعودية والكويت والاردن والبحرين وقطر، وسلطنة عمان والامارات.

ويرى بقايا النظام في ايران، بأن الرد على الغارات الاسرائيلية الامريكية، لا يوجه اولا نحو اسرائيل او امريكا ولا حتى نحو مصالحهما، وانما يجب ان يوجه مباشرة نحو دول الخليج والدول العربية- جيران ايران- وفقا للعقيدة العسكرية للحرس الثوري الايراني- بل الصواريخ والطائرات المسيرة التي اطلقتها إيران على دول الخليج تفوق ب8أضعاف عن ما اطلقته ايران على اسرائيل- وفقا لمؤسسة «هورايزون إنسايتس» للأبحاث والاستشارات.

وفي تحليل بيانات حول الهجمات المرتبطة بإيران ضد دول الخليج، قالت المؤسسة، سُجل أكثر من 2499 هجومًا حتى 6 مارس/ آذار 2026، شكّلت الطائرات المسيرة نحو 74% منها، فيما بلغ متوسط نسبة الاعتراض الدفاعي قرابة 91.6% عبر منظومات الدفاع الجوي في دول مجلس التعاون.

الانتقادات الحادة لبقايا النظام الايراني جراء تعامله بهذه الصورة السيئة مع جيرانه العرب الذين قابلوه بحكمة والتزموا ضبط النفس، وانتهاج مبدأ التصدي وبيانات ادانات تلك الهجمات الايرانية، وعدم الرد عليها حتى لا تجر إلى حرب مع ايران يريدها المحور الصهيوني المعلن عن تشكله حديثا، وكانت هدفا رئيسيا لاندلاع الحرب.

الموقف الخليجي الحكيم، اجبر الرئيس الايراني، مسعود بزشكيان، على الخروج واعلان اعتذاره لدول الجوار والمنطقة عن هذه الاستهدافات، معيدا اسباب ذلك إلى فقدان مركز القيادة والسيطرة عقب الدفعة الاولى من الغارات الاسرائيلية الامريكية للحرب التي اندلعت في 28فبراير الفائت.

اراد الرئيس الايراني، أن يخفف من هذه الانتقادات والخطيئة التي يرتكبها فلول النظام الايراني، ليعلن السبت الفائت، اعتذاره، قائلا: في ظل فقدان قادتنا وقائدنا بسبب العدوان الوحشي، فإن قواتنا المسلحة تصرّفت بشكلٍ مستقل. وهو الاعتراف ذاته، كان قد اعلنه وزير خارجية ايران، عباس عراقجي، بعد يوم فقط من اندلاع الحرب- الأحد- قبل الماضي.

اعتراف الايراني، كشف عن عدم سيطرته على قوات الحرس الثوري الايراني التي لم تعد تخضع له ولا ترتبط تحركات الحرس الثوري بأوامر وتوجيهات لا من الرئيس ولا من مجلس القيادة المؤقت، المكون من ثلاثة اشخاص احدهم الرئيس نفسه، وهي السلطة المخولة في قيادة البلاد بعد اعلان مقتل المرشد الاعلى- وفقا للدستور الايراني. فقد اكدت هذه التصريحات أن الحرس الثوري الايراني هو من يطلق الصواريخ والطائرات المسيرة على اراضي الدول الخليجية، بأمر وتوجيهات قوى خفية يمثلها التيار المتشدد داخل النظام الايراني التابع للمرشد الصريع وليس للرئيس والمجلس المؤقت سلطة على هذه القوى الارهابية. كما كشفت عن وجود انشقاق داخل النظام، وأن هناك بوادر على انهيار في بنية نظام ملالي إيران الذي اسسه الخميني سنة 1979م..

لذلك الاعتداءات الايرانية على جيرانهم الخليجيين لم تتوقف حتى بعد اعتراف واعتذار الرئيس الايراني ووزير خارجيته، وأنها استمرت، بل واشتدت ضراوتها على المملكة العربية السعودية، التي- للأسف- ساوى الحرس الثوري بينها وبين الكيان الصهيوني في نوعية الصواريخ الحديثة، والجيل الحديث من الصواريخ التي اطلقتها ايران خلال الاسبوع الثاني من الحرب المشتعلة.

واكدت وكالة رويترز، أن اعتذار الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان لدول الخليج، يثير اعتراض التيار المتشدد في الحرس الثوري، وسط مؤشرات على انقسامات داخلية في القيادة الإيرانية.

ولتلافي حقيقة انهيار النظام في ايران، سارع رئيس البرلمان الايراني والجنرال السابق في الحرس الإيراني، محمد باقر قاليباف، في اليوم التالي، بتصريح مناقض لتصريحات الرئيس الايراني ووزير الخارجية، ليؤكد وقوفه مع موقف الحرس الثوري المتشدد، بالقول: بعدما شن العدو الاسرائيلي والامريكي على بلادنا، تم استهداف بنك اهداف في اسرائيل ودول المنطقة تم تحديدها مسبقا.

و أضاف: أن الهجمات الإيرانية ليست رد فعل عشوائي، بل هي إحداثيات وُضعت في أدراج المخابرات والجيش قبل اندلاع الحرب بسنوات، ما يدل هذا ان ايران كانت تنتظر ساعة الصفر لتنفيذ بنك أهدافها الاستراتيجية في دول الخليج، وبذلك يكذب من يدعي ان ايران تريد ان تبني علاقة مع جيرانها العرب وفق مبدأ حسن الجوار والإخاء العربي.

بينما ذهب أمين عام المجلس القومي الايراني، علي لا رجائي، المعروف بانتمائه الى التيار المتشدد في النظام، إلى اتهام دول الخليج بسماحها للقواعد الموجودة على اراضيها بضرب ايران، وقال: حين يعتدي العدوّ علينا انطلاقًا من قواعده في المنطقة، فإننا نردّ عليه وسنستمرّ في الردّ؛ فهذا حقّنا المشروع، وهو سياسة ثابتة لا تتغيّر؛ وعلى دول المنطقة إمّا أن تمنع بنفسها استخدام الولايات المتحدة لأراضيها للاعتداء على إيران، وإمّا فإننا سنقوم نحن بمنع ذلك.

وهذا الاتهام مجاف للحقيقة والواقع، حيث ان الدول الخليجية اعلنت من وقت سابق بأنها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية الموجودة على اراضيها لقصف ايران، وهو ما تم بالفعل وما يزال موقف جميع دول الخليج ثابت بهذا الخصوص، فضلا إلى أن دول الخليج، وعلى رأسهم السعودية، بذلت طوال الاشهر الماضية، جهودا مضنية في منع شن حرب على ايران، وما تزال تبذل المساعي لوقفها.

ليأتي اليوم الثالث، فجر الاثنين، اعلان عن اختيار مجتبى خامنئي-نجل المرشد الصريع علي خامنئي- مرشدا جديدا لإيران، ليكشف السيطرة الفعلية للتيار المتشدد داخل النظام الايراني على القرار العسكري والحرب الجارية. هذا ما أظهرته تصريحات رئيس البرلمان الايراني، علي لاريجاني، وهو يسوق تبريرات اختيار مجتبى على انه تم وفق الدستور والقانون، وان اختياره تم من بين عدد ممن رشحوا لمنصب المرشد- دون ذكر عددهم او اسمائهم - مباركا اختيار مجتبى مرشدا للثورة والجمهورية الايرانية الثالثة.

وبارك الحرس الثوري الايراني، في بيان له، اختيار مجتبى، مرشدا، معتبرا ذلك انه يأتي للحفاظ على الثورة الايرانية ومواصلة مسيرة تحقيق اهداف ومبادئ الثورة. وهذا اعلان صريح باستمرار النظام الايراني في تصدير الثورة الايرانية- الذي ينص عليه الدستور الايراني- إلى الدول العربية والجوار الخليجي- او إلى خارج إيران- بالإضافة إلى انه تأكيد آخر على أن قيادة النظام الايراني وادارة شؤون إيران يقودها-حاليا- الحرس الثوري الايراني وتحت إمرة الجناح المتشدد داخل النظام الذي يقوده المرشد الجديد بعد والده الصريع، وهو من يسيطر ويوجهه الحرس بإطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة على دول الخليج والدول العربية انتقاما للحرب التي تشنها اسرائيل وامريكا على إيران، وليس التيار الاصلاحي او الرئيس الايراني مسعود بزشكيان.

وبدا هذا أن نظام ملالي ايران ثابت على مبدأ المرشد الخميني، وعلى اهداف الثورة الايرانية، ومستمر على رؤيته أن العرب هم العدو لإيران وليس اسرائيل وامريكا، وبالتالي سينهج سياسة والده في العداء للدول العربية والخليجية على وجه الخصوص، وانه سيستمر في اطلاق الصواريخ والمسيرات تجاه الدول الخليجية سواء من داخل الاراضي الايرانية أو من خلال تحريك ادوات ايران المتواجدة في عدد من دول المنطقة ومنها جماعة الحوثيين.

وفي الوقت الذي لم يشر بيان الحرس الثوري الذي اصدره عقب الاعلان عن اختيار مجتبى خامنئي، مرشدا جديدا وثالثا للجمهورية الايرانية، الى موقفه ومصير الحرب التي تشنها اسرائيل وامريكا على إيران، ولا عن توقفه من استهدافه الدول العربية، والدول الخليجية..

لكنه بعث فيه برسائل اطمئنان ضمنيا للإدارة الامريكية، بأن اختيار مجتبى خامنئي- مرشدا جديدا لإيران، ليعمل على تحقيق اهداف ومبادئ الثورة الايرانية الاسلامية-الخمينية- التي قام عليها النظام الايراني. والاشارة هنا إلى الثورة الايرانية. إنما هو رسالة تذكير للإدارة الامريكية والانظمة الغربية، بأن المرشد الجديد سيعيد بوصلة النظام الايراني خلال المرحلة المقبلة إلى الاهداف والمبادئ ذاتها التي حملها المرشد الخميني- مؤسس الثورة الايرانية- والذي جاءت به الاستخبارات الامريكية والغربية، وفي مقدمتها مساعدة اسرائيل في زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة وفي الدول العربية وفيما بينها، من خلال اشعال الحروب الاهلية والفتن الطائفية داخل الدول العربية، ودول المنطقة.

وهو استجابة واضحة لتصريحات الرئيس الامريكي دونالد ترمب، التي سبقت اعلان اسم المرشد الايراني الجديد بساعات، والذي تراجع فيه عن شروطه بأنه يرفض اختيار المرشد الايراني الجديد ما لم يكن موافقا عليه، مكتفيا بأن تكون توجهاته متوافقة مع رؤية ادارة ترمب، وليس مهما إن كان ينتمي للنظام السابق او له علاقة مع النظام الايراني.. لكنه عاد بعد اعلان اسم المرشد الايراني ليقول: اختيار مجتبى خمئني مرشد لإيران خطأ، لكن ليس من الضروري اسقاط النظام الايراني مادام انه سيخضع النظام الجديد لمطالب وشروط الادارة الامريكية وتوقفه طموحاته بامتلاك إيران للسلاح النووي، وتدمير المنشآت النووية، وسلاح الصواريخ.

إلا ان تصريحات المسؤولين الايرانيين، واعلانهم عن استعدادهم لخوض حرب طويلة الامد ضد امريكا واسرائيل، مؤكدين أن القوات المسلحة الايرانية، وفي مقدمتها الحرس الثوري الايراني وضع استراتيجية عسكرية لحرب طويلة الامد تمتد لعشر سنوات قادمة.

لتولد هذه التصريحات مخاوف لدى اسرائيل من حرب بلا نهاية مع ايران، لتطرح اسرائيل خطة على ادارة ترمب ليس لإسقاط النظام الايراني فقط، وإنما لاجتثاثه، وتنصيب نظام موال لها وللإدارة الامريكية، يأتي على رأس اولويات هذه الخطة، قيام اسرائيل بتنفيذ عملية اغتيال للمرشد الايراني الجديد مجتبى خامنئي.

وكشف الرئيس ترمب موافقته على خطة اغتيال خامنئي الثاني، وقال" منفتحون على خيارات اغتيال مجتبى خامنئي"، ليؤكد ذلك مساعدو ترمب، بالكشف عن توجه لدى اسرائيل في اغتيال مجتبى خامنئي.

ليعود الرئيس ترمب ليقول: "الحرب في إيران انتهت إلى حد كبير"، ما اعتبره مراقبون أن هذا مؤشر على الرئيس الامريكي تلقى رسائل ايجابية من المرشد الايراني الجديد، دفعته الى الحديث عن انتهاء الحرب مع إيران.

لكن التوترات ورسائل التهديد المتبادلة بقت بين ترمب والحرس الثوري، حيث هددت قيادة تابعة للحرس الثوري بإغلاق مضيق هرمز، ورد الرئيس ترامب غرد على منصة تروث سوشيال: إذا أقدمت إيران على أي خطوة توقف تدفق النفط عبر مضيق هرمز، فسوف تضربها الولايات المتحدة الأمريكية بقوة تفوق عشرين ضعفًا ما تلقته حتى الآن. إضافةً إلى ذلك، سندمر أهدافًا يسهل تدميرها، ما سيجعل من المستحيل عمليًا على إيران أن تُعاد بناؤها كدولة مرة أخرى- سيحل عليها الموت والنار والغضب - لكنني آمل وأدعو ألا يحدث ذلك!

ترامب يهدد ضمنيا باستخدام النووي، حيث أشار ترمب بانها ستكون قوية مما يجعل الخيارات مفتوحة لاستخدام اي نوع من انواع الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك النووي والبيلوجي والكيماوي، لان ترمب يبدو انه لا يرغب أن يرى أسعار النفط ترتفع للتجاوز 120دولار للبرميل مما سيؤثر على الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والصين، كما انها ستؤثر على فرص النجاح في الانتخابات النصفية في المجلس التشريعي.

واما بالنسبة للأهداف التي يسهل تدميرها، هي إشارة إلى منشآت الطاقة والبنية التحتيه المرتبطة بها. بينما لبرد الحرس الثوري على تصريحات ترامب: لن نسمح بتصدير "لتر واحد من النفط" من المنطقة إذا استمرت الهجمات.

موقفٌ سيذكره التاريخ: شجاعة القرار ورزانة الحكمة

د. حمد الكواري *

لقد أبدت دول الخليج العربية وعيًا استراتيجيًا راسخًا حين آثرت النأيَ بنفسها عن الانزلاق إلى حربٍ لا ناقةَ لها فيها ولا جمل. وهو موقفٌ لم يَخفَ على #العالم الحريص على احتواء الصراعات وتضييق دوائرها؛ إذ أدرك فيه حُسنَ التدبير ورجاحةَ العقل، لا سيما أن المنطقة تحتل موقعًا بالغ الحساسية جيوسياسيًا واقتصاديًا في حسابات العالم أجمع، بما لا يحتمل التهاون أو المغامرة.

وقد كشفت الحملاتُ الإعلامية الإسرائيلية المدروسة التي رُصدت بالأمس - بادية الغرض واضحةَ المقصد - عن محاولاتٍ لتوريط دول الخليج في هذا الصراع عبر ترديد الأكاذيب وتضخيم الروايات المضلِّلة. وفي ذلك ما يكشف بجلاءٍ من له مصلحة في إطالة أمد الصراع، ومن يُحرّك أوتار الفتنة أملاً في توسيع رقعة الاشتعال.

غير أن الحكمة تقتضي أن تمضي دول الخليج في مسارٍ ثابت: الاقتصار على التصدي للعدوان حين يُفرض، والابتعاد عن متاهات الحروب التي لا تتحقق فيها مصالحها ولا مصالح الأمة. فالصمود بالحكمة لا يقل شجاعةً عن الصمود بالسلاح، بل قد يكون أبلغ أثرًا وأبعد نفعًا.

وتحيةٌ مستحقة لقياداتنا التي أبلت في هذا الامتحان بلاءً حسنًا؛ إذ كتبت موقفًا سيحفظه التاريخ، ويستشهد به الباحثون نموذجًا لقياداتٍ تجمع بين شجاعة القرار ورزانة الحكمة، وتُقدِّم مصلحة شعوبها ومصلحة العالم على الانجرار خلف الغضب أو الاستجابة للاستفزازات.

* وزير دولة قطري بدرجة نائب رئيس وزراء.

سبتمبر
العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ
الموافق 12 مارس 2026م

«صدى»:31 صحفيا قتلتهم إسرائيل وجماعة الحوثي عام 2025م

ملالي طهران.. والمهام المسنودة لأذرعها في الحرب

- تحذيرات من أي مغامرة لإقحام اليمنيين في الحرب.. ومليشيا الحوثي الارهابية تلوح بخوضها

- قيادي بالحرس الثوري: لدى جماعة الحوثي مهمة وسيقومون بتنفيذها في الوقت المناسب

منصور احمد:

في الوقت الذي تشتد ضراوة الحرب الجارية في المنطقة بين اسرائيل وامريكا من جهة وبين إيران من جهة أخرى، لتتسع رقعتها الجغرافية، بعدما حرك النظام الايراني الارهابي، ادواته الارهابية في المنطقة، بإعطاء لها مهام والانخراط بالتدرج في الحرب والرد على الهجمات والغارات التي تشنها اسرائيل وامريكا على إيران، باستهداف الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول الخليج. باستثناء اداة إيران في لبنان- حزب الله- وفقا لما تبثه الوكالات والقنوات الفضائية- والذي كان قد اعلن عن دخوله الحرب في نهاية الاسبوع الاول من انطلاقها في 28فبراير الماضي، مستهدفا اسرائيل بهجمات عنيفة عبر اطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة، لم يسبق للحزب أن اطلقها من قبل ولا حتى اثناء الحرب التي شنتها اسرائيل في أكتوبر/ تشرين الثاني 2024، دمرت اسرائيل على إثرها البنية العسكرية والاقتصادية للحزب، وقتل جميع قيادة الحزب- العسكرية والسياسية- الصفوف الأولى للحزب على رأسهم أمينه العام حسن نصرالله وخليفته الجديد وصولا إلى القيادات الوسطى، استسلم الحزب واعلن قبوله بشروط اسرائيل مقابل وقف الحرب، التي يشكل نزع سلاح الحزب ابرزها، وحصره بيد الحكومة اللبنانية، وكان مطلبها، لكن الحزب رفض ذلك.

غير أن حزب اللات الايراني، اظهر في هذه الجولة من الحرب لايزال يمتلك قدرات تسليحية وعسكرية لا بأس بها على عكس ما كان متوقعا، ليكشف أنها لم تدمر، وأن راية الاستسلام التي رفعها الحزب في الحرب السابقة بتوجيه من ملالي طهران-المرشد الصريع- حيث ابدى الحزب شراسة في القتال انتقاما للمرشد الهالك علي خامنئي لم يظهرها حتى وهو يقاتل انتقاما لمقتل امينه العام الهالك وقياداته التي قضت عليها اسرائيل، والخسائر الفادحة التي تكبدها في تدمير بنيته العسكرية والتنظيمية، أمر كهذا يبدو قبل عامين ضربا من ضروب الخيال.

القصف العنيف الاسرائيلي الذي تتعرض له لبنان، وملاحقة تجمعات ومخابئ حزب الله في معظم الاراضي اللبنانية، دفعت السكان إلى النزوح بمئات الالاف باتجاه البقاع وسوريا هربا من الموت، بل أن الاعداد الهائلة من القتلى في صفوف المدنيين، وفظاعة الدمار الذي خلفه القصف الاسرائيلي في البنية التحتية للشعب اللبناني، ردا على قصف حزب الله مطلع الاسبوع على المدن الاسرائيلية، كل هذا في سبيل الانتقام للهالك خامنئي واسياد فارس.

استمرت اداة إيران في لبنان، في قصف واطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة نحو المدن الاسرائيلية وصولا إلى قلب تل أبيب، بل زعمت أن مجاميع من قواتها خاضت اشتباكات مع قوات اسرائيلية حاولت التقدم داخل الاراضي اللبنانية في الضاحية الجنوبية، واجبرتها على العودة؛ فضلا إلى أن وسائل اعلام عربية تحدثت عن تحركات لحزب الله على الحدود مع سوريا واستهدافه للجيش السوري، قد يكون بإيعاز مباشر من مجتبى والحرس الثوري من خلفه، وأعتقد أنهم كذلك سيطلبون من الحوثي أن يتحرك في هذا التوقيت.

أما مليشيا الحشد الشعبي العراقي- اداة ايران في العراق- فقد انخرطت في الحرب منذ اللحظات الاولى من الغارات الاسرائيلية الامريكية- حتى قبل إيران نفسها- لترد عليها باستهداف المطارات الخليجية والمنشآت النفطية في دولة الكويت والسعودية والبحرين وقطر والاردن، بل والمنشآت التابعة للحكومة داخل العراق. بينما ظلت اداة إيران في اليمن ممثلة بمليشيا الحوثي الارهابية، تحشد دوابها وتدعوها للتعبئة، وتعلن لأسيادها انها تضغط على الزناد تنتظر توجيهات بقايا ملالي قم وطهران.

وحتى لا تدفع مليشيا الحوثي الارهابية باليمنيين إلى اتون حرب لا ناقة لهم ولا جمل فيها، حرب تأكل ما أبقتها لهم مليشيا ايران وحروبها طوال العقدين الاخيرين، حذرت الرئاسة والحكومة، في اليوم الاول من اندلاع هذه الحرب، تنظيم جماعة الحوثي المصنفة إرهابية من مغبة الانخراط في التصعيد العسكري الخطير بين إيران والولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، والزج باليمن وشعبه في أتون حرب دولية مدمرة، وذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس القيادة الرئاسي- السبت 28 فبراير/ شباط، برئاسة رئيس المجلس الدكتور رشاد العليمي، وبحضور أعضاء المجلس، وكُرس الاجتماع لمناقشة التطورات الإقليمية، وفي مقدمتها التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة وتداعياته على السلم والأمن الدوليين، مشددا على رفض الجمهورية اليمنية استخدام أراضيها كمنصة لهجمات إرهابية عابرة للحدود بالوكالة عن النظام الإيراني.

وأمس الاول- الثلاثاء- اعاد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، التأكيد على سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى اليمن، ستيفن فاجن، باستمرار الضغوط القصوى على النظام الايراني ووكلائه، وتأمين الممرات المائية بصورة مستدامة عبر تعزيز التعاون الثنائي، والإنفاذ الصارم للعقوبات وخنق شبكات التمويل، والتهريب، والتسليح، ودعم الدولة اليمنية لفرض سيطرتها على كامل التراب الوطني.

وعبر الرئيس العليمي، عن تقديره واخوانه اعضاء المجلس، والحكومة للمواقف الأميركية الحازمة تجاه النظام الايراني ومليشياته الارهابية، وردع تهديداته المزعزعة لأمن واستقرار اليمن والمنطقة، وتأمين الممرات البحرية والمنشآت الحيوية.

31 صحفيا قتلتهم إسرائيل والحوثي

وبالتزامن مع تلويح مليشيا الحوثي بانخراطها في الحرب المشتعلة منذ اسبوعين بين اسرائيل وامريكا من جهة وايران واذرعها من جهة اخرى، كشفت المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى"، عن مقتل 31 صحفيا بالغارات الاسرائيلية التي استهدفت مؤسسات اعلامية في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي.

لذلك يجب على المليشيا السلالية الفارسية، ان تستوعب الدمار الذي جلبته نظيراتها في العراق ولبنان وسوريا لبلدانها وشعوبها، وتدرك أن الدماء لم تجف بعد جرائم القتل التي تسببت في اوساط المدنين والصحافيين نتيجة الغارات التي شنتها اسرائيل على اليمن ردا على اطلاق مليشيا الحوثي الصواريخ والطائرات المسيرة على خطوط الملاحة الدولية في البحر الاحمر، وذلك دعما ومساندة لإيران ضد اسرائيل في حربها الـ12 يوما في يونيو الماضي.

واطلقت منظمة صدى في مدينة مأرب، الثلاثاء، تقريرها الحقوقي السنوي الذي رصد حالة الحريات الإعلامية في اليمن خلال العام 2025م مسلطا الضوء على حجم الانتهاكات التي طالت الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، مؤكدا أنه وثق 53 انتهاكاً جسيماً ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية، بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام خلال العام الماضي تنوعت بين القتل، والاعتقالات التعسفية، والمحاكمات غير القانونية، ومنع التغطية الميدانية، منها 31 قتل صحفي ارتكبتها اسرائيل وهي طرف جديد يقتحم المشهد الصحفي اليمني.

وكشف التقرير عن مشهد مأساوي يواجه الصحافة والعاملين في وسائل الإعلام بالمناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكداً استمرار الانتهاكات المنهجة التي تستهدف الكلمة الحرة، وأشار إلى أن المليشيا عمدت إلى "تسخير القضاء" واستخدامه كأداة قمعية لإضفاء صبغة قانونية صورية على إجراءاتها التعسفية ضد الإعلاميين، مشيراً إلى أن هذه الأنماط القمعية تستدعي قلقاً دولياً واسعاً نظراً لخطورتها على مستقبل العمل الصحفي.

وأكدت المنظمة أن تزايد وتيرة الاستهداف والانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام يفرض ضرورة ملحة لتحرك المجتمع الدولي لتوفير حماية حقيقية للعاملين في المهنة، ومحاسبة المتورطين في الجرائم ضد الصحافة في اليمن.

كوثري يفضح حجم شيعة الشوارع

غير أن القيادي في الحرس الثوري الايراني، اسماعيل كوثري، فضح مليشيا الحوثي ودورها في الحرب، وقال في تغريدة نشرها الاثنين، على حسابه في منصة(X): لدى انصار الله اليمنية مهمة خاصة في هذه الحرب، وسيقومون بتنفيذها في الوقت المناسب، وسنرى حينها الى اي مذلة سيقع الاعداء.

الطيران الامريكي والاسرائيلي، اتخذ اجواء اليمن مرتعا للتحليق بشكل متواصل منذ اندلاع الحرب، يقوم بمراقبة تحركات اذرع إيران في اليمن- مليشيا الحوثي- بالتزامن مع قيام مليشيا الحوثي بإخلاء جزئي لمنشآت مهمة، بما فيها مقار مالية واقتصادية في صنعاء.

وتحدثت وسائل اعلام غربية وعبرية، عن قيام مليشيا الحوثي خلال الاسبوع الماضي بنشر عشرات المنصات دفاع جوي في محيط العاصمة صنعاء والحديدة وفي بعض الجزر الخاضعة لسيطرتها..

يأتي ذلك بالتزامن مع معلوما تحدثت في اول ايام الضربات الاسرائيلية الامريكية على إيران وادت الى مقتل المرشد وكبار القيادات العسكرية الايرانية، عن فقدان مليشيا الحوثي الاتصال بعناصرها الموجودين في ايران لغرض التدريبات العسكرية.

ونقل الصحفي والناشط، فارس الحميري، عن مصدر من أسرة أحد المفقودين، قد اكد بأنه فقد الاتصال بقريبه منذ قبل السبت الماضي، مشيرا إلى أنه سافر بترتيب من الحوثيين إلى إيران ضمن مجموعة في عام 2023، مشيرا إلى من بين العناصر الذين فقد الاتصال بهم قيادات ومختصون عسكريون، إضافة إلى أفراد من دفعة تابعة للقوات البحرية للحوثيين جرى إيفادهم إلى طهران في عام 2022، نشب على إثر ذلك خلاف بين خبراء إيرانيين في صنعاء وقيادات بارزة في جماعة الحوثي.

تنظيم الحوثي ينفق مئات الآلاف من الدولارات على صور الهالك خامنئي

.. والنساء يفترشن الأرصفة بحثا عن لقمة خبز

يأتي تصعيد مليشيا الحوثي الارهابية، وتلويحها بتوسيع دائرة الحرب، وسط جوع وفقر مدقع يطحن اليمنيين، خاصة في ظل توقف المرتبات منذ انقلاب المليشيا، وتوقف مختلف الخدمات، بالتزامن مع انتهاج مليشيا الحوثي سياسة التجويع والافقار، ونهب اموال ومدخرات الناس وتضييق الخناق على المستثمرين ورجال الاعمال، من خلال الجبايات ونهب اموالهم وتجاراتهم بذريعة جمع التبرعات للانتصار لمصرع علي خامنئي.

وتقول المصادر المحلية من العاصمة المحتلة: ان مليشيا الحوثي الارهابية، انفقت مئات آلاف الدولارات لطباعة ورفع وعرض صورة خامنئي في شوارع العاصمة صنعاء، واقامت في العاصمة صنعاء، معرضا للصور الفوتوغرافي واللوحات التشكيلية والمجسمات افتتحته، الأحد 8 مارس/ آذار، يظهر قيادات إيران ومحورها الإقليمي الصرعى، ضمن حملة إعلامية لتسليط الضوء على تضحيات قتلاها.. ولو انفقت هذه الاموال في اطعام المساكين والفقراء لما اضطرت النسوة إلى التسول في شوارع صنعاء، لكنها المليشيا المأجورة!

وتداول ناشطون يمنيون صورة لمرأة يمنية تتسول في احد شوارع العاصمة صنعاء وتحضن طفلها وتحت لوحة عملاقة معلق فيها القزم الهالك علي خامنئي!

وعلق الصحفي علي الجرادي قائلا: ما بين صورة الهالك خامنئي، وصورة نساءٍ يطحنهنّ الجوع في أحد شوارع صنعاء، تتجسد مأساة اليمنيين بكل قسوتها.

واضاف: "نكبة اليمنيين ومعاناتهم كانت-ولا تزال- مليشيا الحوثي، التي تستعد لتفجير جولة جديدة من الحرب لتقدم اليمنيين قرابين على مذبح الولاء لرفات خامنئي.

في كل مناسبة يثبت الحوثي وأتباعه أنهم لا يمتّون بصلة إلى اليمن وأهله، بل هم مجرد سدنةٍ عند ملالي طهران، يقدّمون مصالحهم وأجنداتهم على حساب دماء اليمنيين ولقمة عيشهم.. مشيرا إلى أن الحوثي سيغرق في دماء اليمنيين وأوجاعهم، ويمضي معصوب العينين نحو حتفه، غير قادرٍ على رؤية طريق النجاة، ما دامت عمامة الخامنئي تَحجب عنه الرؤية.

من جهته، وجه، حساب تحت اسم ضرغام الحجوري، في رسالة بصيغة اسئلة عتاب، وجهها إلى المواطن اليمني القحطاني، على منصة (x): هل رأيتَ يوماً ما امرأةً من العرقية السلالية أو الفارسية تجلس على قارعة الطريق من الصباح حتى المساء، لتتسول لإطعام أطفالها وأسرتها؟

طبعاً لا.. لن تجد سلالية أو فارسيةً تشحت في الشوارع، تتسول أمام المطاعم والمحلات، وتجلس هناك حتى وقت متأخر من الليل وطفلها الصغير في حضنها، على قارعة الطريق والشوارع! . لن تجد سوى نساءً قحطانياتٍ تعرضت أسرهن لسياسة الإفقار والتجويع الممنهج من قبل سلطة الاحتلال السلالي العنصري الغاشم.

وانتقد بعض القحطانيين الذين يخرجون أسبوعياً لتأييد وتفويض الإرهابي الحوثي، وتعزيز وترسيخ سلطته، وتشجيعه على ممارسة سياسته الإجرامية المتمثلة في التجويع والإفقار والقتل البطيء لأكثر من 90% من الأسر اليمنية القحطانية!

فما هو العقاب المناسب لهؤلاء القحطانيين الذين يساعدون جماعة الحوثي الإرهابية العنصرية، الجناح المسلح للاحتلال الهاشمي الفارسي، في قتل وموت غالبية الشعب اليمني الخاضع لهذا الاحتلال البغيض؟

ماذا تقول لأشباه الرجال هؤلاء، الذين تحولوا بين عشية وضحاها من سادة أحرار وقحطانيين أُباة، إلى عبيدٍ أذلاء خانعين، وديوثين حقراء؟

الى ذلك قال الناشط، ابراهيم عبدالقادر: هذه الصورة وغيرها كثير في صنعاء، المدينة التي دنسها الأنذال برفع صور قتلة الأطفال، أمثال المجرم خامنئي وذراعه الصريع نصر الله.

واكد ان هذا "عار ثقيل لطّخوا به وجه المدينة وتاريخها، وسمعة اليمنيين، ولا يمكن محو هذا العار بالسياسة ولا بالمصالحة أو بالطبطبة على الرؤوس".

واضاف: "ما خلفه الحوثي من إساءة وشنار سيبقى وصمة عالقة، ما لم نتخلص من هذا العبء وهذه الفضيحة، ونستعيد لصنعاء كرامتها ونظافتها من كل ما فرض عليها بالقوة والتشويه، ولن تعود كما كانت حتى تنزع هذه الرموز الساقطة، ويُمحى هذا العار".

في يومها العالمي

المرأة اليمنية.. صمودٌ أسطوري في وجه القمع والانتهاكات الحوثية

تقرير / وئام الصوفي

في الثامن من مارس من كل عام، يحتفل العالم باليوم العالمي للمرأة، إلا أن التاريخ في اليمن يكتبه قلم آخر، فبينما يحتفل العالم بالإنجازات والتمكين، تخوض المـــرأة اليمنية معركة وجودية ضد مليشيا الحوثي الإرهابية التي سعت منذ انقلابها إلى تدمير النسيج الاجتماعي، وتقويض دور المرأة وحقوقها التي كفلها الدستور والقانون.

صمودٌ في وجه القمع

لم تكن المرأة اليمنية يوماً مجرد رقم في معادلة الحرب، بل كانت قلب المجتمع النابض الذي رفض الانكسار، واجهت المليشيات الحوثية صمود المرأة بسلسلة من الانتهاكات المنهجة، بدءاً من التضييق على حركتها، مروراً بمنعها من العمل، وصولاً إلى الاعتقالات التعسفية والتعذيب داخل سجون سرية لا تخضع لأي رقابة قانونية.

لقد تحولت "الزينبيات" الذراع النسائي لمليشيا الحوثي الإرهابية إلى أداة لقمع المرأة اليمنية في محاولة بائسة لترهيب النساء اللواتي رفضن الانصياع للفكر الطائفي والإرهابي، ومع ذلك بقيت المرأة اليمنية صامدة، تحمل عائلتها على عاتقها بعد أن فقدت المعيل بسبب الحرب التي أشعلتها المليشيا، وتحدت الظروف الاقتصادية الخانقة التي تسببت بها مليشيا الحوثي.

انتهاكاتٌ توثقها الذاكرة

تشير تقارير حقوقية دولية ومحلية إلى أن النساء في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية تعرضن لأبشع أنواع الانتهاكات، بما في ذلك، العنف الجسدي والنفسي، والتعذيب في السجون، والتشهير الاجتماعي، إلى الاستغلال المعيشي، ونهب المساعدات الإنسانية التي كانت موجهة بالأساس للنساء والأطفال، بالإضافة إلى التغيير المنهج للهوية في فرض أفكار متطرفة في المناهج والمراكز الصيفية المخصصة للفتيات.

دور في بناء الدولة

بعيداً عن جحيم المناطق الخاضعة للمليشيا الحوثي الإرهابي، تبرز المرأة اليمنية كعنصر فاعل في المؤسسات الحكومية، حيث تسهم في تقديم الخدمات العامة، التعليم، الصحة، والحقوق القانونية، لقد انتقلت من دور الضحية إلى دور المبادر، فهي اليوم حاضرة في المفاوضات السياسية، وفي رصد الانتهاكات، وفي إدارة المرافق الحيوية التي تخدم المواطنين.

إن مشاركة المرأة اليمنية في العمل المؤسسي اليوم هي استثمار في مستقبل الدولة، وتأكيد على أن أي عملية سلام أو استقرار لا تستند إلى دور المرأة كشريك كامل الحقوق، هي عملية هشة لن يكتب لها الدوام.

المرأة.. أيقونة صمود

وفي هذا السياق تؤكد وكيلة محافظة تعز للشؤون الصحية الدكتورة إيلان محمد عبدالحق أن المرأة اليمنية أثبتت للعالم أجمع أنها "أيقونة للصمود"، ونموذج استثنائي في الثبات.

وفي حديث الدكتورة إيلان لـ"26 سبتمبر" أن الحديث عن المرأة اليمنية في يومها العالمي يتجاوز أطر الاحتفال التقليدي، إنه انحناءة تقدير وإجلال لروح تحدت المستحيل، وحوّلت الألم إلى أمل، والظلام إلى شعلة استمرار.

وأشارت وكيلة محافظة تعز للشؤون الصحية إلى أن سنوات الحرب فرضت تحديات جساماً على المرأة، لا سيما الممارسات المنهجة التي انتهجتها مليشيا الحوثي الإرهابية ، من تضييق للحريات، واعتقالات تعسفية، وتهجير قسري، وحرمان من الحقوق الأساسية، مؤكدة أن هذه الضغوط لم تزد المرأة اليمنية إلا إصراراً على التمسك بكرامتها وقضيتها العادلة.

وأوضحت الدكتورة إيلان: "لم تكن المرأة اليمنية مجرد ضحية، بل كانت الركيزة الأساسية، وصمام الأمان للمجتمع؛ فهي العمود الفقري الذي استندت إليه الأسرة لتقاوم الانهيار تحت وطأة النزوح والفقر، وهي التي تصدرت مشهد العمل الإنساني، تضمد جراح المجتمع، وتؤمن احتياجات الأجيال في أشد الظروف قسوة".

وفيما يخص دورها في التنمية، أضافت الدكتورة إيلان عبدالحق: "لقد أثبتت المرأة اليمنية أنها فاعل رئيسي في مسار الدولة؛ فهي حاضرة اليوم بقوة في القطاع الحكومي والعمل المؤسسي والمدني، وإننا في محافظة تعز نؤمن بأن استقرار اليمن ونهضته لن يتحققا إلا بمشاركة كاملة وفاعلة للمرأة، فهي التي تحمل بذور السلام وتدرك قيمة استعادة مؤسسات الدولة التي تضمن الحقوق والعدالة".

واختتمت الدكتورة إيلان تصريحها بتوجيه رسالة للمسؤولين وصناع القرار: "إن الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة يتطلب منا اليوم تحويل الكلمات إلى التزامات؛ فتمكين المرأة وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار وحمايتها، ليس ترفاً، بل ركن أساسي في بناء يمن جديد يقوم على العدالة والمواطنة، مؤكدة أن كل أم، وزوجة، وابنة، وأخت يمنية هي ليست فقط نصف المجتمع، بل الضمير الحي والأساس المتين الذي يحمي مستقبل اليمن".

اليمنية قوة لا تقهر

وفي إطار الفعاليات الدولية المواكبة لليوم العالمي للمرأة، سلطت الدكتورة سماء المخلافي، القيادية في منظمات المجتمع المدني، الضوء على الواقع الصعب والمشرف الذي تعيشه المرأة اليمنية، مؤكدة أنها أثبتت حضوراً محورياً يتجاوز تداعيات الحرب والانتهاكات التي تمارسها مليشيات الحوثي.

وأكدت الدكتورة المخلافي في تصريح خاص لصحيفة "26 سبتمبر"، أن الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة هذا العام يكتسب دلالة رمزية ووطنية استثنائية، كونه يأتي والأنظار تتجه نحو اليمن، حيث تسطر المرأة هناك ملاحم من الصبر والإباء.

وقالت: "إن الاحتفاء بالمرأة اليمنية اليوم ليس مجرد طقس عابر، بل هو وقفة إجلال لنموذج فريد في الصمود، واجه رياح الانكسار بكل ثبات".

وأشارت المخلافي إلى حجم المعاناة التي تعيشها اليمنيات جراء ممارسات مليشيات الحوثي، موضحة أن: "المرأة اليمنية وجدت نفسها في قلب عاصفة من التحديات، على رأسها الانتهاكات المنهجة التي مارستها المليشيات، والتي تنوعت بين تضييق الخناق على الحريات العامة، وحملات الاعتقال، والانتهاكات التي مست أقدس الحقوق الإنسانية".

وأضافت: "رغم قسوة هذه الظروف التي حاولت كسر إرادتها، إلا أن المرأة اليمنية ظلت صخرة صلبة تتكسر عليها محاولات الإخضاع".

وشددت المخلافي على التحول النوعي في دور المرأة اليمنية، مؤكدة أنها لم تعد مجرد "متلقٍ للضرر"، بل تحولت إلى فاعل أساسي في المشهد الوطني؛ فهي التي حافظت على تماسك الأسرة في أحلك الظروف، وكانت الداعم الأكبر لمؤسسات الدولة لضمان بقائها، فضلاً عن عطائها المستمر في قطاعات التعليم والصحة والعمل المجتمعي، لتثبت أن إرادة الحياة أقوى من كل أساليب القمع.

واختتمت الدكتورة سماء المخلافي تصريحها بالتأكيد على المسؤولية الأخلاقية والتاريخية تجاه المرأة اليمنية، قائلة: "إن اليوم العالمي للمرأة يضعنا أمام مسؤولية تجديد المطالبة بحماية المرأة اليمنية من الانتهاكات، والعمل الجاد على تمكينها ليس فقط كمتضررة تحتاج للمساندة، بل كشريك استراتيجي وأساسي في بناء الدولة، وترسيخ قيم العدالة، وصياغة السلام الذي يطمح إليه كل اليمنيين".

بوصلة الأمل وحارسة الهوية

في الختام، لا يمثل اليوم العالمي للمرأة في اليمن مناسبةً بروتوكولية للاحتفال المعتاد، بل هو محطةٌ لاستحضار ملاحم الصمود الأسطورية التي سطرتها المرأة اليمنية في مواجهة قسوة الحرب وممارسات القمع المنهجة، لقد أثبتت التجربة اليمنية أن المرأة، رغم كل محاولات التغريب والانتهاك، قد تحولت من "ضحية" للظروف إلى "حارسة" للقيم والهوية الوطنية، وفاعلةٍ لا غنى عنها في استمرار مؤسسات الدولة.

إن استعادة اليمن لعافيته وبناء مستقبله لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إنصاف هذه "الأيقونة"؛ فتمكين المرأة اليمنية وحمايتها من الانتهاكات ليسا مجرد شعارات حقوقية، بل هما الركيزة الأساسية لصناعة سلامٍ عادل ومستدام.

إن إرادة المرأة اليمنية اليوم هي بُوصلة الأمل، والضمانة الأخلاقية والوطنية التي تؤكد أن شعلة الحرية والمواطنة ستظل متوقدة، مهما بلغت محاولات طمسها أو ترهيبها.

أكثر من 5834 انتهاكاً حوثياً بحق النساء في اليمن

تعد الانتهاكات بحق المرأة اليمنية من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية واحدة من أكثر الملفات إيلاماً، فمنذ سيطرة مليشيا الحوثي على المحافظات اليمنية كانت المرأة اليمنية هدفاً مباشراً لانتهاكات عنيفة ومتنوعة، وواجهت ظروف حرب قاسية.

وفي هذا السياق، وتزامنا مع اليوم العالمي للمرأة كشف تقرير حقوقي حديث عن أرقام وجرائم توثق جانباً من هذه الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة اليمنية خلال السنوات الماضية.

فقد وثّقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، في تقرير حديث صدر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أكثر من 5834 انتهاكاً ارتكبتها مليشيا الحوثي الارهابية بحق النساء في اليمن خلال الفترة الممتدة من الأول من يناير 2017 وحتى نهاية عام 2025، وذلك في خمس عشرة محافظة يمنية.

وبيّن التقرير أن هذه الانتهاكات تنوعت بين القتل والإصابة والاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب الجسدي والنفسي، إضافة إلى الفصل من الوظائف العامة والتجنيد الإجباري، في صورة تعكس اتساع نطاق الانتهاكات وتأثيرها المباشر على حياة النساء وأمنهن.

ووفقاً لبيانات التقرير، وثّق الفريق الميداني 1479 حالة قتل في صفوف النساء، إلى جانب 3398 حالة إصابة نتيجة القصف المدفعي والصاروخي، وانفجار الألغام والعبوات الناسفة، فضلاً عن عمليات القنص وإطلاق الرصاص الحي في مناطق متعددة.

كما سجّل التقرير 547 حالة اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب، في حين تم توثيق 176 حالة تجنيد إجباري لنساء وفتيات، من بينهن طالبات، في مؤشر خطير على اتساع دائرة الانتهاكات لتشمل فئات عمرية واجتماعية مختلفة.

وأظهرت بيانات التقرير أن محافظة تعز تصدرت قائمة المحافظات الأكثر تضرراً من جرائم القتل التي طالت النساء، تلتها محافظات الحديدة وعدن ولحج ومأرب والجوف والضالع وأبين، بينما توزعت بقية الحالات على عدد من المحافظات الأخرى.

وفي ما يتعلق بالألغام الأرضية، تحققت الشبكة من مقتل 274 امرأة نتيجة انفجار الألغام التي زرعتها المليشيات في الطرقات العامة والأحياء السكنية والمزارع ومناطق الرعي والأسواق، حيث سُجلت أعلى الحالات في محافظات تعز والجوف والحديدة والضالع.

أما في جرائم القنص، فقد وثق الفريق الميداني 124 حالة قتل لنساء برصاص قناصة المليشيات في تسع محافظات يمنية، تصدرتها محافظة تعز التي سجلت 68 حالة قتل، تلتها محافظتا الحديدة وعدن، ثم عدد من المحافظات الأخرى.

كما رصد التقرير 91 حالة قتل برصاص مباشر ارتكبته المليشيات بحق النساء في ست عشرة محافظة، إلى جانب 46 حالة قتل أخرى في حوادث متفرقة شملت الطعن والدهس بالمركبات العسكرية والاعتداءات الجسدية.

وفي جانب الانتهاكات داخل السجون، وثقت الشبكة 78 حالة تعذيب لنساء محتجزات في سجون المليشيات السرية والمعلنة، حيث تعرضن لمختلف أشكال التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة، بما في ذلك التحرش والاعتداءات الجنسية وتوجيه تهم ملفقة تمس الشرف، وذلك وفق شهادات عدد من الناجيات.

كما كشف التقرير عن 69 حالة إخفاء قسري لنساء بعد اختطافهن، حيث تم احتجازهن في سجون سرية لفترات تراوحت بين ثلاثة أشهر وسنة كاملة قبل الكشف عن مصير بعضهن، فيما لا يزال مصير أخريات مجهولاً حتى اليوم.

وفي جانب الإصابات، سجل التقرير 3398 حالة إصابة في صفوف النساء جراء القصف الحوثي الذي استهدف الأحياء السكنية والأسواق وأماكن التجمعات العامة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة. كما تسببت الألغام الأرضية في إصابة 486 امرأة بإعاقات دائمة.

وأشار التقرير أيضاً إلى إصابة 314 امرأة برصاص القناصة، و317 امرأة بالرصاص المباشر، إضافة إلى 211 حالة إصابة أخرى نتيجة الاعتداءات الجسدية أو الطعن أو الدهس بالمركبات العسكرية.

وتعكس هذه الأرقام والجرائم والانتهاكات بحق المرأة اليمنية سادية مليشيا الحوثي وتنقل صورة قاتمة لحجم المعاناة التي تواجهها النساء في اليمن في ظل سيطرة المليشيا الارهابية، حيث تحولت حياتهن اليومية إلى دائرة من الخطر والانتهاكات المتعددة. ويؤكد هذا الواقع الحاجة الملحّة إلى تحرك جاد من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية لحماية اليمنيين واليمنيات، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب، بما يسهم في تعزيز العدالة وإنصاف الضحايا.

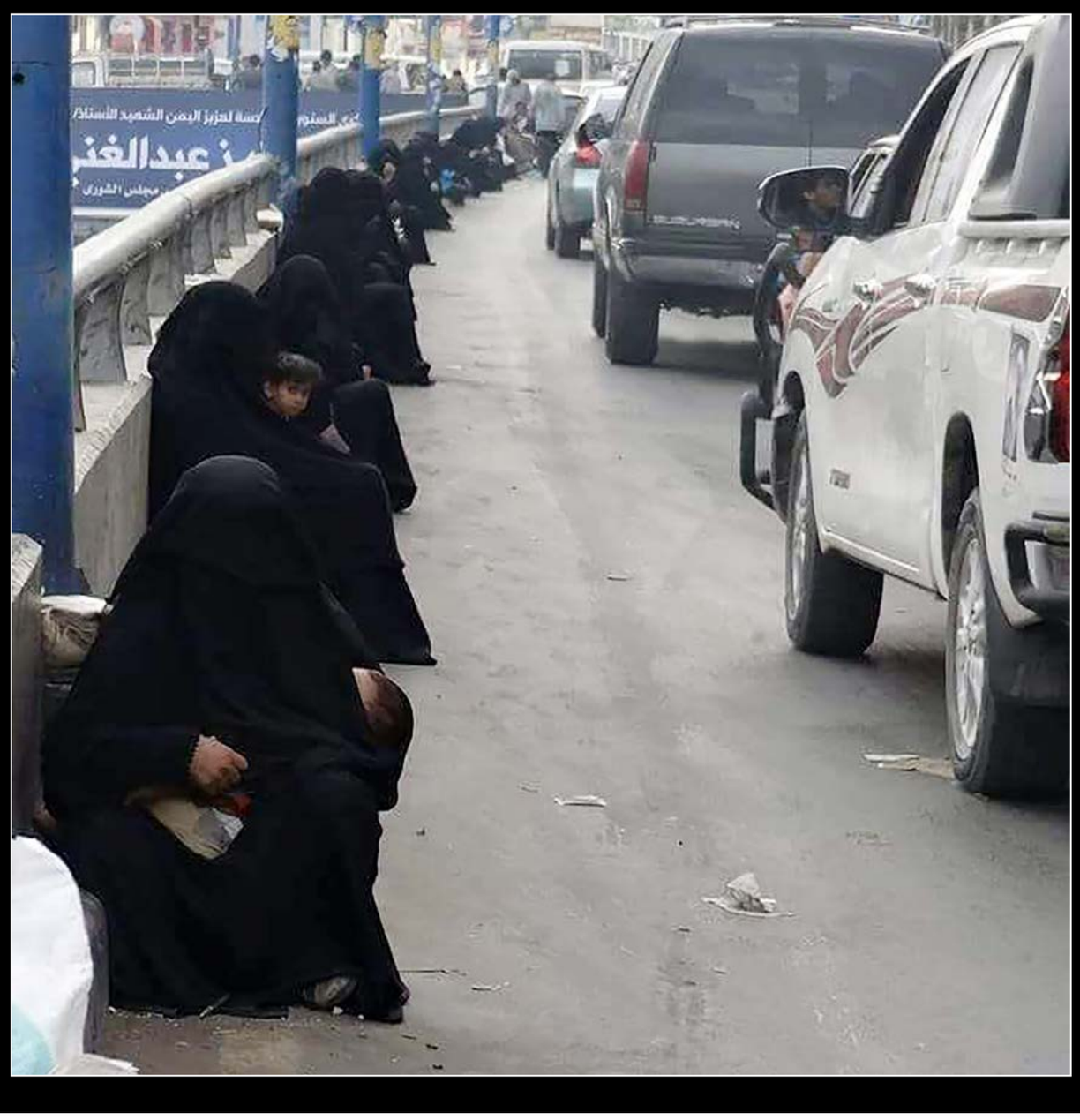

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

26 سبتمبر

WEEKLY POLITICAL REVIEW أسبوعية..سياسية..عامة

تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

العدد (2236) الخميس 23 رمضان 1447هـ - الموافق 12 مارس 2026م

26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير

العميد الركن/ أحمد الأشول

مدير التحرير

عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط

/http://www.26sepnews.net

النسخة الإنجليزية للموقع:

/http:// www. en.26sepnews.net

تابعونا على شبكات التواصل

موقع 26 سبتمبر

كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي

الشباب والرياضة توقع اتفاقية تعاون مع البرنامج السعودي

وقّعت وزارة الشباب والرياضة، في العاصمة السعودية الرياض، اتفاقية تعاون مشترك مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في المجالين الشبابي والرياضي.

ووقّع الاتفاقية عن جانب الوزارة، الوزير نايف البكري، وعن البرنامج السعودي، نائب المشرف العام المهندس حسن العطاس، بحضور وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، الدكتورة أفراح الزوبة، ومدير عام الشراكات والاتفاقيات بوزارة الرياضة السعودية هاني منسي (عبر الاتصال المرئي).

وتنص الاتفاقية، على تقديم الدعم المالي والفني والاستشاري في مجال استدامة المنشآت الرياضية في اليمن ورفع كفاءتها، بالتنسيق مع الجهات السعودية ذات العلاقة، إضافة إلى التعاون في تنفيذ البطولات الرياضية بالتنسيق مع مكاتب الشباب والرياضة في المحافظات اليمنية ومكاتب البرنامج في البلاد.

كما تتضمن الاتفاقية، تقديم الدعم الفني والاستشاري في مجال تنظيم البطولات الرياضية وبناء القدرات، بما يسهم في تطوير القطاع الرياضي وتعزيز نشاطه في مختلف المحافظات.

بعد 10 سنوات من الإغاثة.. دراسة تكشف تضاعف الفقر والبطالة

قالت دراسة حديثة: إن خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن خلال العقد الماضي (2015 - 2025) حققت أثراً محدوداً في تحسين الأوضاع المعيشية المستدامة، رغم دورها في منع الانهيار الكامل للدولة والمجتمع.

وأشارت دراسة صادرة عن مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، إلى أن المساعدات الإنسانية عملت بمثابة "جهاز تنفس صناعي" أبقى المجتمع عند حدّ البقاء البيولوجي، لكنها لم تُحدث تحولاً اقتصادياً أو تنموياً حقيقياً.

وأضافت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد المعزب أن التركيز على تلبية الاحتياجات المنقذة للحياة رسّخ حالة من الاعتماد المزمن على المساعدات، دون معالجة الأسباب الهيكلية للتدهور الاقتصادي في البلاد.

وأوضحت البيانات الواردة في التقرير وجود فجوة تمويلية كبيرة، إذ لم تتلقَّ خطط الاستجابة سوى 20.09 مليار دولار من أصل 33.98 مليار دولار مطلوبة خلال عشر سنوات.

ولفتت الدراسة إلى أن هذا العجز انعكس مباشرة على الواقع المعيشي، حيث ارتفعت نسبة الفقر من 49% عام 2015 إلى نحو 80% بحلول 2025، فيما تضاعفت البطالة لتصل إلى 35%.

وأشارت الدراسة إلى أن القيود التي مارستها مليشيا الحوثي، أسهمت في تقليص فعالية المساعدات عبر التدخل في قوائم المستفيدين وفرض رسوم وعوائق بيروقراطية.

وأوصت الدراسة بالانتقال من نهج "إدارة الأزمة" إلى "بناء الصمود"، عبر ربط الإغاثة بالتنمية والسلام، ودمج قضايا الاقتصاد الكلي كاستقرار العملة ودفع الرواتب ضمن الأولويات الإنسانية.

وكيل مأرب يؤكد دور القيادات المجتمعية في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي

أكد وكيل محافظة مأرب، الدكتور عبدربه مفتاح، الدور الفاعل والحيوي الذي تضطلع به القيادات والمشايخ والشخصيات الاجتماعية في مساندة جهود الأجهزة الأمنية للحفاظ على حالة الاستقرار والسكينة العامة التي تنعم بها المحافظة.

وشدد الوكيل مفتاح، خلال اللقاء المجتمعي الرمضاني الذي نظمته مؤسسة أواصر للسلام والتنمية لقيادات رسمية وشخصيات اجتماعية ووجهاء قبليين من محافظتي مأرب والجوف، بحضور مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، عبدالحكيم القيسي، على ضرورة مضاعفة التنسيق والتكامل بين المجتمع والمؤسسات الرسمية، بما يسهم في سد الفجوات وإفشال كافة المخططات الرامية إلى زعزعة الاستقرار وإثارة الخلافات الجانبية.

وأشاد بالجهود المجتمعية والمبادرات المحلية في حل النزاعات وتعزيز قيم التعايش بين النازحين والمجتمع المضيف.. لافتًا إلى أن حماية السلم المجتمعي تمثل مسؤولية وطنية تشاركية تقع على عاتق الجميع.

وأشار وكيل المحافظة، إلى أن أبناء الشعب اليمني قاطبة ينشدون السلام ويسعون إليه، في حين تواصل مليشيات الحوثي تعنتها ورفضها للمبادرات الداعية للسلام، وسعيها لنشر الفوضى وتمزيق النسيج المجتمعي وضرب التعايش.. داعيًا الوجاهات والشخصيات الاجتماعية إلى مزيد من التلاحم وبناء جسور التواصل للحفاظ على النسيج الاجتماعي.

من جانبه، أوضح رئيس مؤسسة أواصر للسلام والتنمية، سعيد مثنى، أن اللقاء يمثل خطوة لترسيخ قيم التآلف والعدالة، وتحويل النزاعات إلى فرص للتفاهم والمصالحة، وتعزيز أسس السلم المجتمعي الدائم ونشر ثقافة التعايش والتعافي المجتمعي.

أهمية تبني سياسات صارمة لحماية الآثار

أكد وزير الثقافة والسياحة، مطيع دماج، على أهمية تبني سياسات حمائية صارمة لحماية الآثار اليمنية ومنع الإتجار غير المشروع بها.. مشدداً على ضرورة تفعيل دور الهيئة وفروعها في الرقابة والحفاظ على المواقع الأثرية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المختصة لمواجهة أعمال النهب والعبث التي تهدد هذا الإرث الحضاري.

جاء ذلك خلال ترؤسه، اجتماعاً بمدراء فروع الهيئة العامة للآثار والمتاحف، لمناقشة أوضاع الهيئة وخطط النهوض بالقطاع، وسبل تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي ومنع العبث والنهب الذي طال العديد من المواقع الأثرية والمتاحف خلال السنوات الماضية، بما يضمن صون الإرث الحضاري الوطني واستمرارية البرامج الثقافية والتوعوية.

واستعرض الاجتماع، التحديات التي تواجه قطاع الآثار والمتاحف، والاحتياجات الضرورية للهيئة ومكاتبها في المحافظات المحررة، بما يمكّنها من أداء مهامها في حفظ الموروث الحضاري وصون المواقع الأثرية والمتاحف الوطنية.

وأكد وزير الثقافة والسياحة، حرص الوزارة على دعم الهيئة وتطوير أدائها المؤسسي، بما يعزز قدرتها على حماية التراث الثقافي اليمني والإسهام في التعريف بالثقافة والتراث اليمني ومقوماته الحضارية والتاريخية العربية، وإبراز السمات المشرقة في تاريخ اليمن القديم والمعاصر.

حديث الأسبوع

توفيق الحاج

شرف ومسؤولية

يرابط أبطال القوات المسلحة في مواقع الشرف والبطولة على امتداد خارطة الوطن، في السهول والجبال والوديان والصحارى، وعلى السواحل، وفي المدن والأرياف، وعلى خطوط التماس المتاخمة للمناطق التي تسيطر عليها مليشيا الحوثي الإرهابية، في كل هذا الامتداد يؤدون واجبهم الوطني بثبات وشجاعة، متصدين لمحاولات التسلل والهجمات التي تستهدف أمن الوطن واستقراره، مجسدين روح الانضباط العسكري والالتزام الوطني في أسمى صوره.

لقد اختاروا أن يقفوا بأسلحتهم بعيداً عن صخب الحياة ومغرياتها، واتخذوا مواقعهم في المتارس دفاعاً عن الوطن وصوناً لكرامته، تاركين حياة الرفاه، وابتعدوا عن المصالح الضيقة، مدفوعين بإيمان راسخ بأن الجندية ليست مجرد وظيفة، بل شرف رفيع ومسؤولية وطنية عظيمة، إذ تمثل الخدمة في القوات المسلحة لديهم رسالة سامية، والدفاع عن الوطن وحماية أبنائه ومقدراته واجباً لا يقبل التردد أو المساومة، وبهذه القيم الراسخة يقف الأبطال في الجبهات بثبات وشموخ، يحرسون الوطن ويذودون عن الشعب ويحافظون على مبادئ الثورة ومكتسباتها وأهدافها الوطنية، إنهم يدركون أن ما يقومون به ليس مجرد مهمة عسكرية عابرة، بل مسؤولية تاريخية تتصل بحماية الدولة، وصون كرامة الإنسان اليمني، وحقه في الحياة الآمنة الحرة.

لقد شكّل الإيمان بعدالة القضية الوطنية مصدر القوة التي يستمد منها أبطال القوات المسلحة صمودهم في الجبهات، وقدرتهم على مواجهة التحديات والتصدي للمخاطر التي تهدد البلاد، فثباتهم في مواقعهم يجسد إرادة وطنية صلبة تسعى إلى حماية الدولة، واستعادة مؤسساتها، وترسيخ الأمن والاستقرار.

وهكذا يظل المرابطون في ميادين الشرف عنواناً للعزيمة الوطنية، يجسدون بإخلاصهم وتضحياتهم إرادة اليمنيين في الدفاع عن وطنهم وصون حريتهم وكرامتهم، حتى يعود اليمن وطناً آمناً مستقراً، ينعم فيه أبناؤه بالأمن والسلام.

اجتماع يناقش ترتيبات اختبارات الثانوية العامة

ناقشت اللجنة العليا للاختبارات الوزارية، في اجتماعها، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير التربية والتعليم الدكتور عادل العبادي، الترتيبات والتحضيرات الجارية لتدشين اختبارات شهادة الثانوية العامة في عموم المحافظات المحررة ومدارس الخارج.

وأكد وزير التربية، أهمية تضافر الجهود بين مختلف القطاعات التربوية لضمان سير الاختبارات في أجواء ملائمة تسودها الشفافية والعدالة.. لافتًا إلى أن الوزارة أمام مسؤولية وطنية جسيمة تتطلب العمل بروح الفريق الواحد لتجاوز التحديات اللوجستية والفنية، وضمان حقوق الطلاب في تقييم دقيق يعكس مستواهم العلمي الحقيقي.

واستعرض الاجتماع المسودة الأولية لجدول اختبارات المدارس في الداخل والخارج للعام الدراسي 2025 / 2026م، حيث جرى إقرارها، إلى جانب التوجيه بإعادة تفعيل اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا لضمان تكامل العملية الاختبارية.

كما ناقش الاجتماع، عدد المراكز الاختبارية وتوزيعها الجغرافي في المحافظات، مقارنة بالعام الماضي، بما يضمن تنظيم العملية الاختبارية، وتسهيل وصول الطلاب إلى مراكز الاختبارات.

عدن.. اختتام فعاليات المعرض الوطني للبن والتمور

اختتمت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، في العاصمة المؤقتة عدن، فعاليات المعرض الوطني للبُن والتمور، الذي استمر على مدى ثلاثة أيام، بمشاركة عدد من المزارعين والجهات المعنية والمنظمات المحلية والدولية.

وثمّن وكيل الوزارة رئيس اللجنة التحضيرية للمعرض، المهندس عبدالملك ناجي، جهود اللجنة المنظمة والجهات الداعمة لإنجاح هذا الحدث الزراعي المهم، الذي يسلط الضوء على محصولي البن والتمور باعتبارهما من أبرز رموز الأمن الغذائي والاقتصاد الزراعي في اليمن.

وأكد المهندس ناجي، أن قيادة الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بمحصولي البن والتمور لما يمثلهما من أهمية اقتصادية.. مشيراً إلى أن هذا الاهتمام تَرجم إلى تنفيذ عدد من المشاريع النوعية بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والدوليين.

كما أشاد بالتعاون القائم مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ودورها في دعم جهود التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الإنتاج المحلي وتحسين سُبل تسويق المنتجات الزراعية اليمنية.

لقاء مع ممثل اليونيسيف لبحث تعزيز التعاون الصحية

بحث وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، في العاصمة المؤقتة عدن، مع ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدى اليمن، بيتر هوكنز، عدد من الموضوعات المتصلة بالقطاع الصحي وسبل تعزيز التنسيق المشترك في تنفيذ البرامج الصحية.

وتطرق اللقاء، إلى مجالات التعاون القائمة بين وزارة الصحة واليونيسيف، خصوصاً في تعزيز قدرات البرامج الصحية، ومنها مكافحة الملاريا والتغذية والتحصين، إضافة إلى الجهود المشتركة المبذولة لدعم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال.

وأكد وزير الصحة، أهمية الشراكة القائمة بين الوزارة ومنظمة اليونيسيف.. مثمنًا الدور الذي تضطلع به المنظمة في دعم القطاع الصحي وتنفيذ العديد من البرامج الصحية الحيوية، خاصة في مجالات التحصين والتغذية ومكافحة الأمراض.

من جانبه، أكد ممثل اليونيسيف، استمرار دعم المنظمة للقطاع الصحي والعمل بالشراكة مع وزارة الصحة لتعزيز برامج التحصين والتغذية ومكافحة الملاريا، بما يسهم في تحسين المؤشرات الصحية وحماية صحة الأطفال.